الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الخميس ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين ..... (فنلندا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نستأنف مناقشتنا العامة، أود أن ألفت الانتباه إلى الاقتراح غير الرسمي للرئيس بشأن شكل مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة. والاقتراح الذي يجري تعميمه في قاعة الاجتماع اليوم هو نسخة أكثر تفصيلا من سابقه الوارد في رسالتي المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر. ولعل الأعضاء يتذكرون أننا قد تطرقنا بإيجاز إلى هذه المسألة خلال اجتماعنا التنظيمي في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/66/PV.2).

اقترحت الوفود في معرض تعليقاتها على هذه المسألة أن تناقشها اللجنة في موعد لاحق، ويفضل أن يجري ذلك في جلسة غير رسمية. وأقترح عقد هذا المناقشة يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر في مستهل جلستنا المقررة في فترة ما بعد ظهر ذلك اليوم. وسيكون اقتراحي بمثابة أساس لتلك المناقشة المخطط لها. وأنا لا أعتزم إجراء مناقشة بشأنه اليوم. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات على اقتراحي. إنه يهدف إلى تيسير وترشيد مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملنا. وبتعاون الأعضاء ودعمهم الكريم، آمل تحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أؤكد على أن الترتيب المقترح لن يغير بأي شكل الطابع الحكومي الدولي للجنة الأولى؛ ولن يغير بأي شكل من الأشكال دور المنظمات غير الحكومية عما كان عليه حتى الآن. والهدف من ذلك ببساطة هو تيسير وتبسيط عمل اللجنة عبر السماح للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بأن تتكلم بشكل غير رسمي بعد كل جزء مواضيعي. وبالتالي، سنحصل على بيانات أكثر تركيزا وفائدة منها. وآمل أن تستغل الوفود الخمسة أيام السابقة على يوم الثلاثاء في التشاور مع عواصمها وفيما بينها بشأن هذه المسألة حتى نتمكن من التداول بشكل فعال بشأن المسألة يوم الثلاثاء.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

السيد مامدالييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن وفدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة.

تؤيد أذربيجان تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به نيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ولما كان بلدي يعاني من ويلات الحرب ويقع قريباً من الصراعات التي تؤثر على بلدان أخرى في المنطقة، فإن أذربيجان عازمة على إحلال السلام والاستقرار الدائمين في منطقة جنوب القوقاز وما وراءها، على أساس المعايير والمبادئ المقبولة بوجه عام للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن الوثائق والقرارات المناسبة التي اعتمدتها المنظمات الدولية الأخرى. وتلتزم أذربيجان التزاما كاملا بالعمل على نحو متواصل من أجل صون السلام والأمن والاستقرار على نطاق دولي، بما في ذلك من خلال المساهمة في جهود حفظ السلام وبناء السلام.

ونحن نولي أهمية كبيرة للمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة التقليدية. ولا تزال أذربيجان تشارك بنشاط في معالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بجميع أنواعه. وفي ذلك الصدد، فإن وفاء الدول بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها يكتسب أهمية خاصة. وتؤيد أذربيجان تأييدا تاما وثيقة عام ٢٠٠٠ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعتبرها انجازا كبيرا.

ومن رأينا أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لزيادة الشفافية في مبيعات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن تداولها بطريقة غير مشروعة. ومن المهم بشكل خاص ضمان عدم نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجماعات الانفصالية والإرهابية والكشف عن المشتريات غير المبلّغ عنها ومحاكمة الضالعين فيها. واتخاذ تدابير حيوية من أجل تحقيق مثل هذه النتائج، ومن بينها تعزيز تبادل المعلومات وتطوير نظم وتقنيات التحقق المناسبة، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون، بما في ذلك منطقة جنوب القوقاز. ولن يكون تحقيق النجاح في مواجهة نشر وتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة في جنوب القوقاز ممكنا إلا بإنشاء منطقة آمنة ومستقرة وإرساء أسس احترام القانون الدولي والتخلي عن المطالبات الإقليمية في الدول المجاورة ووضع حد لتقديم الدعم للانفصاليين والإرهابيين.

وتدعم أذربيجان أيضاً برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتتخذ تدابير ملائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لكفالة التنفيذ السليم لذلك البرنامج.

ولن يكون مفاجئا لأحد أن نكرر مرة أخرى أن أراضي أذربيجان التي احتلتها جارتها أرمينيا عبر عدوان مسلح قد أصبحت بمثابة ثقب أسود في منطقة تطبيق معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وقد تسامح المجتمع الدولي وتهاون مع حالة تم فيها نشر المئات من المعدات المحددة في المعاهدة والتابعة لدولة طرف في المعاهدة بصورة غير مشروعة في أراضي أذربيجان المحتلة في انتهاك صارخ لأحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وقد أتاحت الأراضي المحتلة في أذربيجان للسلطة القائمة بالاحتلال الفرصة لاستخدام تلك المناطق باعتبارها مرافق للصيانة، وعلاوة على ذلك، لنقل وإخفاء المعدات المحددة في المعاهدة بعيدا عن أعين نظم تحديد الأسلحة الدولية.

وتشكل النفقات خارج الميزانية لتلبية احتياجات القوات المسلحة المنتشرة في الأراضي المحتلة من أذربيجان دليلاً آخر على التطلعات العسكرية والتوسعية. وينبغي الاستمرار في معالجة مشكلة المعدات المحددة في المعاهدة وغير الخاضعة للرقابة، والتي تؤثر سلبا على عملية معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بطريقة متسقة من أجل تعزيز كفاءة ونزاهة نظام المعاهدة. وبخلاف ذلك، وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في الماضي، فإن أعضاء المعاهدة يخاطرون بتصدير المشاكل القديمة والتي لم تتم تسويتها إلى المفاوضات الجديدة.

ونعتقد أن هذه الانتهاكات جوهرية وتؤثر على الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الأطراف في المعاهدة وتشكك في جدوى تلك العلاقات وإمكاناتها المستقبلية في منطقة تحكمها المعاهدة. وعليه، فإن هذه الانتهاكات بمثابة تنصل من التزام منصوص عليه في المعاهدة.

تؤيد أذربيجان تماما الأهداف والمقاصد والمبادئ الواردة في اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونؤيد أيضاً فرض حظر شامل على استخدام وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وترى أذربيجان أن الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها يشكلان هدفاً إنسانياً هاما بالنسبة للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وأذربيجان ليست طرفا في الاتفاقية. ويعود هذا جزئيا إلى استمرار احتلال أراضينا وإلى حاجتنا المؤسفة لاستخدام الألغام الأرضية بوصفها تدبيراً لمنع احتمال استئناف العمليات العدائية.

في الوقت نفسه، تلتزم أذربيجان بمعظم أحكام الاتفاقية بعدم إنتاج أو نقل الألغام المضادة للأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد صوتنا مؤيدين لقرار الجمعية العامة السنوي بشأن هذه المسألة والذي يدعو، في جملة أمور، إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا. وبذلك، أثبتت أذربيجان دعمها للمحاولة العالمية الرامية إلى تخليص العالم من خطر الألغام. علاوة على ذلك، ودليلاً على دعمنا لعملية اتفاقية أوتاوا، واصلت أذربيجان منذ عام ٢٠٠٨ تقديم التقارير على نحو طوعي، امتثالاً منها لأحكام المادة ٧ من الاتفاقية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي، بأن أتقدم لكم ولأعضاء المكتب الآخرين بخالص التهنئة على انتخابكم. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم وأتمنى لكم كل النجاح.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بعد ما يقرب من سبعة عقود من النداءات المستمرة من جميع الدول من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، تجاهلت دول معينة حائزة للأسلحة النووية تلك الدعوات للأسف، وواصلت بعناد تطوير وتحديث وتكديس مختلف أنواع الأسلحة النووية في ترساناتها. واليوم لا يزال التهديد الناشئ عن وجود الآلاف من الأسلحة النووية، وإمكان استخدامها على نحو متعمد أو عرضي، للسلم والأمن الدوليين، بل لبقاء البشرية نفسها، مستمرا.

ومن المؤسف أيضا أن منظمة حلف شمال الأطلسي قد حافظت على منطقها المتعلق باستخدام الأسلحة النووية باعتماد مفهومها الاستراتيجي الجديد في عام ٢٠١٠. وفي ذلك انتكاسة واضحة لنزع السلاح النووي ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يزال البلد الذي كان أول مستخدم للقنابل النووية والذي يمتلك أكبر ترسانة أسلحة نووية في العالم يخصص بلايين الدولارات لتحديث وتطوير أنواع جديدة

من الأسلحة النووية، في انتهاك صارخ للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، وبما يتناقض مع التعهدات التي تم الالتزام بها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، لا يزال ذلك البلد يعمل أيضا على توسيع درعه الدفاعي المضاد للقذائف كي تكون له اليد العليا استراتيجيا على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في أوروبا والمناطق المجاورة وفي الشرق الأقصى.

من المؤكد أن استضافة هذا النظام الصاروخي لن تؤدي إلى تحسين الأمن في البلد المضيف ولا في البلد الذي يشغل هذا النظام.

إن وقف التشغيل الثنائي أو الأحادي المحدود لبعض الرؤوس الحربية النووية المنتشرة هو أقل بكثير عما يتوقعه المجتمع الدولي فيما يتصل بالخطوات الحقيقية والفعالة للقضاء التام على الأسلحة النووية. لا يمكن أبداً أن تكون هذه التدابير بديلا عن التزامات قانونية صريحة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة جميع أسلحتها النووية إزالة كاملة. علاوة على ذلك، يتعين تطبيق المبادئ المتعلقة بالشفافية واللارجعة والتحقق الدولي تطبيقا كاملا في اتخاذ جميع التدابير ذات الصلة بخفض الرؤوس الحربية النووية فضلا عن نزع السلاح النووي.

ويشدد وفد بلدي، جنبا إلى جنب مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، على أن نزع السلاح النووي من أولى الأولويات، وأن الإزالة التامة للأسلحة النووية تشكل الضمان المطلق الوحيد من عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية الدعوات المستمرة لاعتماد إطار قانوني من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية ضمن جدول زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية للأسلحة النووية في موعد أقصاه عام ٢٠٢٥، فضلا عن اعتماد صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية بوصفها خطوة وسيطة.

تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن أفضل طريقة لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية الرأسي والأفقي هي التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي وضمان عالميتها، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشكل الأسلحة النووية السرية التي يملكها البلد الوحيد غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، والتي حصل على معظمها بمساعدة من فرنسا، تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

للتغلب على التهديد المتمثل في الأسلحة النووية في المنطقة، اقترحت إيران إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤، بيد أن جهود إنشاء هذه المنطقة لم تنجح بسبب استمرار النظام الصهيوني في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع مرافقه السرية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد ظل ذلك النظام منذ إنشائه يشن الهجوم على البلدان الأخرى في المنطقة بصورة متكررة ويهدد علناً بذلك. وتعكس هذه الأعمال التهديد الخطير الذي يشكله هذا النظام غير المسؤول، وإلى أي مدى تهدد الأسلحة النووية التي يملكها هذا النظام والسلام الأمن الإقليميين والدوليين على السواء.

تؤكد جمهورية إيران الإسلامية على أهمية تنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على منطقة الشرق الأوسط. في هذا السياق، تعتقد إيران اعتقاداً راسخاً بضرورة ممارسة الضغوط الدولية على النظام الصهيوني، لا سيما في مؤتمر ٢٠١٢ القادم، لإجباره على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فورا وبدون شروط، بوصفه طرفا غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع منشآته النووية كافة لضمانات الوكالة الدولية، من أجل إزالة العقبة

الوحيدة في طريق هذا الهدف الذي طال انتظاره، المتمثل في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن التوافق الهش الذي تم التوصل إليه في مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي بشأن اعتماد توصياته قد أظهر حقيقة أن ٤٠ عاما من عدم امتثال الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة لالتزامات نزع السلاح النووي بموجب المعاهدة، بما في ذلك من خلال قيامها بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، فضلا عن التعاون مع الدول غير الأطراف في المعاهدة، لا تزال تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه المعاهدة.

فيما يتعلق بتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن جمهورية إيران الإسلامية سوف تقدم مرة أخرى، في الأيام المقبلة، مشروع قرار مستكملا بعنوان ”متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠“.

تماشيا مع الموقف المشترك لحركة عدم الانحياز بشأن معالجة مسألة الصواريخ في إطار الأمم المتحدة، بادرت إيران بالفعل بتقديم مشروع قرار بشأن القذائف، وهو مشروع قرار ظلت الجمعية العامة تعتمده بشكل منتظم. وسنواصل هذه المبادرة. وبالنظر إلى أن عام ٢٠١٢ سيكون عاما مزدحما في مجال نزع السلاح، فإننا قد اخترنا ألا نقدم إلا مشروع مقرر فقط بشأن القذائف في هذه الدورة، ونأمل أن يُعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء.

كمساهمة في جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، عقدت جمهورية إيران الإسلامية، للمرة الثانية، المؤتمر الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار في حزيران/يونيه ٢٠١١، بمشاركة خبراء من العديد من البلدان وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية. وكان لقاء ناجحاً في مجال نزع السلاح.

بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، نؤكد على تنفيذها الشامل والفعال. ومع التأكيد على أهمية إنشاء آلية التحقق من هذه الاتفاقية والاعتراف بالأهمية الخاصة لتعزيزها من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل التوصل إلى بروتوكول غير تمييزي وملزم قانوناً، وتحقيق الانضمام العالمي للاتفاقية، نحث الدولة الطرف الوحيد التي ترفض استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى هذا البروتوكول إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الاتفاقية على ضوء الطلبات المستمرة من جميع الأطراف الأخرى.

بوصفنا ضحية للأسلحة الكيماوية خلال ثماني سنوات من الحرب المفروضة التي شنها صدام حسين بدعم من بعض الدول الغربية، تؤكد إيران أن عدم امتثال الدول الأطراف الرئيسية الحائزة لهذه الأسلحة لمهلة عام ٢٠١٢ النهائية الممدّدة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بشأن تدمير أسلحتها الكيميائية، يشكل حالة عدم امتثال واضحة خطيرة.

في الختام، أكرر أن بلدي، شأنه شأن غيره من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، يملك الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. إن إيران عازمة على ممارسة هذا الحق، وإذ تفعل ذلك، فإنها تضطلع بمسؤولياتها بجدية. وخلافا لمزاعم لا أساس لها أدلت بها بعض البلدان في هذه القاعة، فإن أنشطة إيران النووية، كانت وما زالت، للأغراض السلمية حصرا. وعلى الرغم من الضغوط السياسية

الخارجية التي تمارس على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد ظلت تؤكد الطابع غير التحريفي والسلمي للبرنامج النووي الإيراني.

لطالما أثبتت الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعدادها لإجراء مفاوضات من دون شروط مسبقة، وتكرر استعدادها للانخراط في مفاوضات جادة وبناءة تقوم على العدالة والاحترام المتبادل. والأمر متروك للأطراف الأخرى لتغيِّر سياستها الفاشلة وما تمارسه من إكراه، ولتظهر حسن نيتها بالعودة إلى المفاوضات والتعاون الحقيقي.

السيدة ميهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي، سيدي الرئيس، بتهنئتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأنا واثقة من أننا سننجز مهامنا، في ظل قيادتكم، بكفاءة وسلاسة.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

والهند ثابتة في دعمها لنزع السلاح النووي عالميا على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه. وتم تقديم خطة عمل راجيف غاندي من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف إلى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٨ (انظر A/S-15/PV.14). وكما قال رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ في خطابه مؤخرا أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (انظر A/66/PV.22)، فإن خطة العمل تلك تحدد خريطة طريق ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي بصورة عالمية وغير تمييزية وبطريقة مقيدة زمنيا وتدريجية ويمكن التحقق منها.

ويمكن تحقيق هدف نزع السلاح النووي من خلال عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه يتسم بالعالمية وعدم التمييز. وثمة حاجة إلى إجراء حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والاطمئنان وتقليل أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية وفي النظريات الأمنية. ونزع الشرعية تدريجيا عن الأسلحة النووية أمر ضروري لتحقيق هدف الإزالة التامة لها. وورقة عمل الهند المتعلقة بنزع السلاح النووي لسنة ٢٠٠٦ تتضمن مقترحات محددة لينظر فيها المجتمع الدولي.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، فإننا نؤيد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتي تلبي المصالح الأمنية الوطنية للهند. إن الهند دولة حائزة للأسلحة النووية وعضو مسؤول في المجتمع الدولي، وستتعامل مع تلك المفاوضات على هذا الأساس.

بينما نتشاطر خيبة أمل الدول الأعضاء جراء استمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح، فإننا نعتقد أن ذلك ليس نتيجة للمؤتمر نفسه أو لنظامه الداخلي. فلدى المؤتمر الولاية والعضوية والنظام الداخلي الذي يمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته. ونعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى أن ترسل إشارة دعم قوية وواضحة إلى مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الخاص بنزع السلاح، وأن توفر الزخم السياسي لجدول الأعمال المتعدد الأطراف الذي يتضمن الشروع في وقت مبكر في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية المتفق عليها. والهند، بوصفها صاحبة مصلحة أساسية في هذه العملية، فإنها مستعدة للعمل مع البلدان الأخرى التي تشاطرها الرأي لتحقيق هذه الغاية.

تؤيد الهند سياسة الردع النووي الأدنى الموثوق به. ولسنا طرفا في أي سباق للتسلح، بما في ذلك سباق تسلح

نووي. والهند تنتهج سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد دول غير حائزة لها، وهي مستعدة لتحويل تلك السياسات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف. وندعم إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. كما نؤيد إبرام معاهدة عالمية لعدم المبادأة بالاستخدام. ولا تزال الهند ملتزمة بالحفاظ على الوقف الاختياري الأحادي الجانب لتجارب التفجيرات النووية.

ثمة بعد إنمائي قوي لتوسيع الطاقة النووية، التي هي ضرورية أيضا لأمن الطاقة ولمعالجة الشواغل المتعلقة بتغيُّر المناخ. ويمكن، بل ويجب، التوسع في استخدام الطاقة النووية بطريقة لا تزيد من مخاطر الانتشار النووي وتقوم على سلامة نووية معززة أو معايير أمنية يجري وضعها تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد شاركت الهند في عملية قمة الأمن النووي والأنشطة المرتبطة بها.

وهذا عام مهم بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي هي واحدة من معاهدتين فقط تحظران فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وننظر إلى المؤتمر الاستعراضي السابع القادم للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية باعتباره فرصة ثمينة للدول الأطراف لاستعراض وتعزيز الاتفاقية وتحسين تنفيذها الفعال، لا سيما في ضوء التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب البيولوجي.

إن الهند هي إحدى الدول الأصلية الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقد نفذت جميع التزاماتها بأمانة. وبوصف الهند دولة طرفا مسؤولا، فقد أثبتنا التزامنا بتدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية لدينا، وتحققت من ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في الاتفاقية. ومن المهم ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام الاتفاقية من قبل جميع الدول الأطراف فيها. وتعتقد الهند أن من الأهمية بمكان الحفاظ على مصداقية الاتفاقية ككل وعدم المساس بسلامتها.

لا يزال منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك سلامة الأصول الموجودة في الفضاء، يشكل أولوية في ضوء التوسع في استخدامات الفضاء الخارجي وانتشار تكنولوجيات الفضاء وتطورها. والهند تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي بشأن أمن أصول الفضاء لتعزيز أمن الفضاء بالنسبة لجميع مستخدمي الفضاء ومنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي على وجه الخصوص. وبينما قد تكون التدابير العالمية والشفافة وغير التمييزية لبناء الثقة تدابير تكميلية مفيدة، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن صكوك ملزمة قانونا في هذا المجال.

وبينما شاركنا بنشاط في الاجتماعات التحضيرية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة المقترح بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة والذي سيعقد في عام ٢٠١٢، فإننا نعتقد أنه لن يتم تعزيز احتمالات التوصل إلى معاهدة قابلة للتطبيق وفعالة ومقبولة عالميا إلا إذا جرت معالجة مصالح جميع أصحاب المصلحة في إطار عملية ووثيقة ختامية قائمتين على توافق الآراء، دون مواعيد نهائية مصطنعة.

تتطلع الهند، بصفتها طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وجميع البروتوكولات الملحقة بها، إلى عقد مؤتمر استعراضي رابع ناجح للاتفاقية في الشهر المقبل. فقد أثبتت الاتفاقية أنها صك دينامي في مجال القانون الإنساني الدولي. وتشارك الهند بنشاط في المفاوضات الجارية في فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد بروتوكول يهدف على معالجة الآثار

الإنسانية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية، مع تحقيق التوازن بين الشواغل الإنسانية والشواغل الأمنية المشروعة.

ستقدم الهند، كما جرى في السنوات السابقة، ثلاثة مشاريع قرارات لكي تبت فيها اللجنة الأولى. وستتضمن مشروع قرار بشأن اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية ومشروع قرار بشأن الحد من الخطر النووي. كما سنقدم مشروع قرار بشأن التدابير اللازمة لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

تقع على عاتق اللجنة الأولى مسؤولية حيوية عن مساعدة المجتمع الدولي على التوصل إلى توافق جديد في الآراء على عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وعملنا مهم أيضا في بناء الوعي العام وتوفير الدعم لجدول أعمال نزع السلاح الدولي، وخصوصا الهدف المنشود المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأؤكد لكم، سيدي، تعاون الوفد الهندي الكامل في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونأمل أن يمكننا توجيهكم وخبرتكم من الإسهام بشكل جوهري وفعال في تنشيط ما يسمى آلية نزع السلاح.

إن وفد كولومبيا يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يولي بلدي، الذي يجدد تأكيده على أهمية التعددية للمناقشات والمفاوضات في مجال مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، أولوية عالية للعمل الكفء لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، والتي تتألف أساسا من هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الوحيد فيما يخص تلك المسائل الهامة.

ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسة الخارجية الكولومبية – والمنصوص عليه حتى في دستورنا الوطني – في التزامنا بنظامي نزع السلاح وعدم الانتشار. وبلدي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفه دولة غير نووية؛ وكذلك في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة من نوعها خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان. ووقعنا أيضا وصدقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وشاركنا وأسهمنا في إنشاء وتعزيز ذلك النظام. وكولومبيا طرف أيضا في اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية.

فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، الذي ترأسته كولومبيا خلال الفترة بين ٣٠ أيار/مايو و ٢٤ حزيران/يونيه، فإن بلدي يعرب عن شعوره بالإحباط مرة أخرى إزاء حالة الجمود فيه والمستمرة منذ ١٣ عاما، ونؤكد مجددا أن هذه حالة غير مستدامة وتتطلب تصحيحا فوريا.

وأثناء رئاستنا، سعت كولومبيا إلى الإحاطة بوجهات نظر من مصادر عديدة بشأن مركز مؤتمر نزع السلاح وبشأن مسارات العمل الممكنة لإعادة تنشطيه.

وقمنا بصفتنا الوطنية بصياغة الوثيقة CD/1913 التي تحدد وجهات نظر مختلف البلدان بشأن المشاكل التي تواجه مؤتمر نزع السلاح والحلول الممكنة. وندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى الجمع بين الإبداع والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ برنامج عمل يلبي التطلعات الأمنية واحتياجات المجتمع الدولي.

ويؤكد وفد بلدي على الحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكّل حجر الزاوية في نظم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وضمان الامتثال لكل ركيزة من ركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة

النووية. ويدعو بلدي بروح دعم المبادرات في مجال عدم الانتشار، إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، باعتبارها إسهاماً في السلام والأمن الدوليين.

ونحن ملتزمون بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، إدراكاً منا لما لهذه الظاهرة من أثر خطير على أمن واستقرار دولنا، ولأنها تشجع على أنواع أخرى من السلوك الإجرامي. وعليه، فنحن نشارك بنشاط في اعتماد الصكوك الدولية الملزمة قانونا بشأن هذا الموضوع. وعلى الصعيد دون الإقليمي فنحن ملتزمون بقرار جماعة دول الأنديز رقم ٥٥٢، ونلتزم على الصعيد الإقليمي باتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

وتضطلع كولومبيا أيضا بدور رائد في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهو صك أصبح معياراً قياسياً دولياً فيما يتعلق بإحراز التقدم في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ولا يزال تنفيذ هذا البرنامج على نحو فعال من جانب الدول وتعزيز القدرات الوطنية وآليات المتابعة أمراً ذا أولوية. وندعو إلى إقامة نظام شامل بمعايير دولية ووطنية تتعهد بموجبه الدول بتجريم الحيازة غير المشروعة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريبها. ويشمل ذلك وسم الأسلحة وتسجيلها، إضافةً إلى التعاون فيما بين الوكالات وعلى أساس دولي، وتبادل المعلومات وحظر نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية. وننوه بالجهود التي تبذلها بعض الدول فيما يتعلق بإيجاد عملية تسهّل تبادل الخبرات وتحديد التحديات والفرص.

وأنشأت كولومبيا لجنة تنسيق وطنية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وتعمل اللجنة على تعزيز تنفيذ بلدنا لالتزاماته الدولية في ثلاثة مجالات: تعزيز المؤسسات، وتعزيز ثقافة نزع السلاح، والتعاون الدولي.

وفي الدورة السابقة للجمعية العامة نسقت كولومبيا العمل بشأن مشروع القرار المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ (القرار ٦٤/٦٥)، الذي ظلت تقدمه عادةً مع اليابان وجنوب أفريقيا. وقد اعتمد القرار بتوافق الآراء وشاركت في تقديمه بلدان عديدة. ونتطلع إلى استمرار دعم جميع الدول لمشروع القرار الذي تنسقه اليابان في هذه الدورة.

ونلتزم بالحظر المفروض على الأسلحة ذات الأثر الإنساني، مثل الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونحن أيضا دولة طرف في اتفاقية ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها الأربعة الأولى، وفي اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونحن أيضا من الدول الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية.

إن بلدي يعاني من مشكلة خطيرة بسبب التلوث بالألغام الأرضية، الذي يعزى إلى الاستخدام العشوائي لهذه الأجهزة من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة التي ترهب وتسبب الألم للأسر والمجتمعات المحلية. وبالتالي، فقد طالبنا أثناء الاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا بتمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام لمدة عشر سنوات. وتم تحديد الموعد النهائي في وقت لاحق لمدة تنتهي في آذار/مارس ٢٠٢١.

وتوجه كولومبيا الانتباه إلى المشاكل المستمرة الناشئة بسبب الألغام المضادة للأفراد، كما يدل على ذلك مئات الضحايا في جميع أنحاء العالم كل عام، وتلوث مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بهذه الأجهزة. ولهذا السبب تحث كولومبيا على المزيد من الإدانة القوية للاستخدام المستمر لهذه الأسلحة من قبل العناصر المسلحة غير المشروعة، وقد حظر المجتمع الدولي ذلك الاستخدام بالفعل.

ويقتضي العمل بشأن الألغام بصورة شاملة جهودا من الدول المتضررة من هذه المشكلة، وتعاوناً دولياً، فضلاً عن المساعدة في العمل الشامل المتعلق بمكافحة الألغام المضادة للأفراد، بهدف بناء قدرات الدول على معالجة هذه المشكلة الإنسانية. ونرى أن من المهم مواصلة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية أوتاوا، ومواصلة العمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب خطة عمل كارتاخينا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. و ندرك أيضا أهمية الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي سيعقد في كمبوديا في وقت لاحق هذا العام.

ونود أيضا أن نؤكد على حقيقة أن كولومبيا – قبل دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ الدولي – قد دمرت جميع الأسلحة الموجودة في ترساناتها ذات الصلة. وقد أدى بنا التزامنا على الرغم من كوننا من الدول الموقعة على الاتفاقية فحسب، إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعين للدول الأطراف في ذلك الصك، عقدا في لاو عام ٢٠١٠ وفي لبنان عام ٢٠١١.

وكولومبيا، نظراً لالتزامها التقليدي بالسلام واحترام القانون الدولي، تؤيد التعددية باعتبارها الإطار الذي تم بموجبه الاتفاق على الصكوك القانونية الرئيسية المكونة لنظام نزع السلاح. وستواصل المشاركة بنشاط في السعي إلى عقد التزامات للحفاظ على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد شلقم (ليبيا): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أضم صوتي إلى الذين سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. ونحن على ثقة بأن كفاءتكم وحكمتكم ستقودان أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج. كما لا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وفي هذا الصدد نرجو أن تتأكدوا من دعم وتعاون وفد بلدي بصورة كاملة معكم.

يضم وفد بلدي صوته إلى البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

وأود أن أؤكد لكم أن حكومة ليبيا الجديدة ستتمسك بجميع المعاهدات المبرمة سابقاً بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار. وتدعم ليبيا النهج المتعدد الأطراف بشأن جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي. ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بالمحافظة على الآلية الحالية لنزع السلاح وتعزيز تلك الآلية، وعلى وجه الخصوص، اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح.

إن من عوامل عدم الاستقرار في العالم كما تعلمون انتشار مظاهر التسلح. وبسبب انتفاضة الشعب الليبي على نظام القذافي الديكتاتوري، ومواجهة النظام لها بالذخيرة الحية، فقد انتشرت الأسلحة في ليبيا للدفاع عن النفس وإسقاط النظام. ونحن ندرك خطورة انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه. ومن هذا المنطلق، فإن جمع هذه الأسلحة وإنهاء مظاهر التسلح ستكون مهمة أساسية للمجلس الوطني الانتقالي وللحكومة المؤقتة في ليبيا، باعتبار أن ذلك يمثّل خطوة أولى لاستتباب الأمن والنظام على كامل التراب الليبي.

يواصل المجتمع الدولي مواجهة تحديات التهديدات الناجمة عن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وفي ظل البيئة الأمنية العالمية المتغيرة في يومنا هذا، فإن تعزيز المعايير والصكوك القانونية الوطنية والدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها يبقى في قمة أولويتنا. ومن جانبنا قام المجلس الوطني الانتقالي، بالتعاون مع الدول الصديقة، بتأمين جميع المواد المعدة للاستخدام في تصنيع الأسلحة الكيميائية، وهي في أماكن آمنة، ولا يمكن إلا للسلطات الرسمية أن تصل إليها.

إن معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة الكيماوية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية صكوك هامة للمنظومة العالمية للنهوض بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال عدم الانضمام لهذه الصكوك يمثل تحديا خطيرا للأمن العالمي. ومرة أخرى، نكرر دعوتنا لانضمام جميع الدول دون استثناء للاتفاقيتين والعمل على تنفيذهما تنفيذا فعالا.

ترى ليبيا أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لنظام الانتشار النووي العالمي. ونحن ملتزمون بالكامل بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بجميع ركائزها المترابطة الثلاث، وهي: منع الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونواصل كذلك العمل من أجل عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وندعو جميع الدول التي ليست أطرافا فيها بعد، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، إلى الانضمام إلى المعاهدة.

تؤكد ليبيا على الحق غير القابل للتصرف لأطراف معاهدة عدم الانتشار في تطوير البحث والإنتاج للطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. ومع هذا، فإن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات المبين في المعاهدة يعد أمرا أساسيا، وتعترف ليبيا بالدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنظام ضماناتها الأمنية، وتؤيد تعزيز فعاليته.

وأود كذلك أن أشدد على الأهمية الحيوية لعالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكلنا ثقة بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سوف يساعد بصورة ملموسة على الوصول إلى الهدف النبيل وهو إيجاد عالم آمن وخال من الأسلحة النووية.

من الأهمية بمكان احترام سلامة المقاييس التي حددتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والحفاظ على وقف التجارب النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء ينافي المعاهدة، وأن تبني إصرارها الشديد على التقيد بمعايير معاهدة حظر التجارب النووية والحفاظ على التزاماتها حال دخول المعاهدة حيز النفاذ.

تقدر ليبيا تقديرا عاليا النُهج الإقليمية لنزع السلاح النووي. إن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، تسهم بصورة كبيرة في نزع السلاح. ونحن نرحب بجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة وندعو إلى إقامة مناطق مشابهة في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، كما ندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالشرق الأوسط بهدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

تعلمون أن بلدي من أكثر الدول تضررا من الألغام التي خلفتها الحرب العالمية الثانية التي دارت فصول منها فوق الأرض الليبية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وبالتالي نحن ندرك مدى خطورة ذلك الإرث القاتل الذي حصد أرواح الكثيرين من الأبرياء وألحق بآخرين العاهات

المستديمة، وحوَّل مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة والرعي إلى أراض بور مهجورة وغير مستغلة. ونزع تلك الألغام ليس بالأمر الهين فتكلفة إزالة لغم واحد تفوق بأضعاف مضاعفة ثمن شراء مائة ونيف من الألغام. وقد زاد هذا الأمر تفاقما ما قامت به قوات النظام السابق في ليبيا من زرع أعداد مهولة من الألغام في مناطق ومدن عديدة في ليبيا مثل البريقة وزليتن وجبل نفوسة، بل وصل الأمر بها إلى زرع الألغام حتى في المدارس. ومعظم هذه الألغام بلاستيكية يصعب اكتشافها. ونذكر من نتائجها وفاة طفل وإصابة آخر بأضرار جسيمة في اليوم الدراسي الأول. ولا يفوتني في هذه اللحظة أن أتقدم بالشكر لكل الدول التي ساهمت في علاج أولئك الجرحى، ويتطلع بلدي إلى مساعدة الدول القادرة وفتح آفاق التعاون البنَّاء والمثمر مع جميع الدول والمنظمات والمراكز الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمكافحة الألغام والدخول في شراكة مع برنامجنا الوطني تشمل تقديم الدعم المادي والفني للقيام بدور فعّال لإزالة الألغام وحصر الخسائر البشرية والمادية المترتبة على زرع تلك الألغام، وتعمير الأراضي بعد تطهيرها، وعلاج المتضررين وإعادة تأهيلهم ودمجهم داخل المجتمع من جديد بحيث يكونوا أفرادا فاعلين في تنمية مجتمعهم.

أما فيما يتعلق بتنظيم التجارة العالمية للأسلحة التقليدية، فإن ليبيا تدعم من حيث المبدأ، مبادرة المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة التي يمكن لها أن تصبح صكا شاملا لإقامة معايير مشتركة في هذا المجال، وبذلك يمكن منع تسرب الأسلحة التقليدية التي لها أكبر الأثر في تأجيج الصراعات وخاصة في أفريقيا. كما تؤكد ليبيا على أهمية مراعاة خصوصية كل منطقة ومعطياتها المتعلقة بالأمن والدفاع، أخذا في الاعتبار المبادئ المتعارف عليها المتمثلة في حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس، والحق في مقاومة الاحتلال، ومبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ختاما، أود أن أؤكد على ضرورة توحيد الجهود الدولية في سبيل إحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح، ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، في الأمم المتحدة وفي المنتديات الأخرى. نود التأكيد على أن التنفيذ المتوازن بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية في ضمان أن تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في العالم.

إن ماليزيا تدعو جميع الدول إلى العمل معا من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خصوصا الدول المدرجة في المرفق الثاني، التي يمثل توقيعها وتصديقها على المعاهدة أمرا ضروريا حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

على المستوى الإقليمي، فإن ماليزيا طرف في المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وترحب بالمشاورات الجارية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وتتطلع إلى اختتام تلك المشاورات في الوقت المناسب وتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول لاحقا.

يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية خطوتين إيجابيتين في اتجاه إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، فإن ماليزيا تدعم أيضا عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ الذي يمكن أن يوفر الزخم اللازم لإنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط.

تملك جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة. ومن أجل ضمان التقيد بالمبادئ الأساسية في تلك المادة، يتعين على الدول ممارسة الشفافية الكاملة في برامجها للتطوير النووي وإخضاع تلك البرامج للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقيد بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكسب ثقة المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي لبرامجها النووية. ونشجع جميع الدول على تأييد تلك المبادئ التي تشكل الأسس اللازمة لتطوير الطاقة النووية والاستخدامات السلمية لها. وسيضمن ذلك بيئة آمنة وسالمة للجميع.

تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، سنت ماليزيا قانون التجارة الاستراتيجية لعام ٢٠١٠، الذي ينص على مراقبة الدولة لتصدير وإعادة شحن والمرور العابر والوساطة في المواد الاستراتيجية، بما في ذلك الأسلحة وما يتصل بها من مواد، وغيرها من الأنشطة التي ستيسر أو قد تيسر تصميم وتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، بما يتماشى مع الأمن الوطني الماليزي والالتزامات الدولية.

ستقدم ماليزيا مرة أخرى مشروع قرارها التقليدي بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق). وتقدم ماليزيا مشروع القرار هذا على سبيل التذكير بالتزامنا بإجراء مفاوضات بحسن نية تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة. وماليزيا تدعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها من خلال الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد ماليزيا تأييدا كاملا اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها أول صك متعدد الأطراف غير تمييزي، ينص على حظر شامل يمكن التحقق منه لفئة الأسلحة الكيميائية بالكامل. وتعرب ماليزيا أيضا عن تقديرها للدعم الذي تلقته من الدول الأطراف في الاتفاقية والذي قاد إلى انتخابها عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وماليزيا تؤكد من جديد تعاونها الكامل في مجال دعم أعمال المجلس التنفيذي.

وتدعم ماليزيا أيضا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للضغط من أجل الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والامتثال لأحكامها. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد ماليزيا أنه ينبغي وضع تدابير تحقق فعالة لزيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ماليزيا تتعهد بتيسير تبادل أكبر قدر ممكن من المواد والمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية بخصوص استخدام العناصر البكتريولوجية والسمية للأغراض السلمية، وستشارك في ذلك، على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة من الاتفاقية.

وتماشيا مع المادة الرابعة من الاتفاقية، تضع ماليزيا حاليا اللمسات الأخيرة على مشروع قانون للأسلحة البيولوجية سيكون جزءا من الإطار التشريعي الماليزي لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتجري حاليا عملية للتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع القانون، الذي من المتوقع أن يقدم إلى البرلمان الماليزي في العام المقبل.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن ماليزيا تدعم برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي يهدف إلى الوقاية والحد من سوء استخدام وانتشار الأسلحة الصغيرة. ووضعت ماليزيا قوانين صارمة وملائمة للمراقبة الفعالة

لتداول الأسلحة التقليدية وتلافي تحويلها إلى السوق غير المشروعة.

وتدعم ماليزيا أيضا بقوة الجهود الإنسانية والدولية الرامية إلى حظر الألغام المضادة للأفراد، وتدعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والتصديق عليها.

وختاما، أود إعادة تأكيد التزام ماليزيا بتحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ومشددة. ووفد بلدي على استعداد للعمل معكم، سيدي، ومع الدول الأخرى الأعضاء من أجل خروج هذه الدورة للجنة الأولى بنتائج إيجابية وناجحة.

السيد فان دن إجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): مثلما فعل المتكلمون الآخرون، أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على الاضطلاع برئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفد هولندا.

شهدنا في العام الماضي تقدما كبيرا في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وخلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، جرى التوصل إلى توافق آراء بين الدول الأطراف في المعاهدة، للمرة الأولى خلال سنوات عديدة. وكانت النتيجة خطة عمل جديدة جريئة، ستشكل خريطة طريق في اتجاه المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٥.

وتوفر التطورات الإيجابية التي حصلت فيما يخص مسائل الأسلحة التقليدية، مثل عملية معاهدة تجارة الأسلحة، سببا آخر للتفاؤل. لكن في الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء المأزق المستمر لأكثر من عقد في مؤتمر نزع السلاح، والذي يمنعه من تنفيذ ولايته، ولا سيما عجزه عن الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لا تزال هذه أوقات عصيبة لنظام عدم الانتشار. وتحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر للمجتمع الدولي بشأن برنامجها للأسلحة النووية وعدم تعاون إيران فيما يخص السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من الطابع السلمي لبرنامجها النووي والمسائل المعلقة بشأن البرنامج النووي السوري وخطر وقوع مواد نووية في أيدي إرهابيين وغيرها من الجهات من غير الدول، كلها أمور تثير قلقا بالغا.

وبالمثل، يؤثر الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط سلبا على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، ويؤججان الصراعات والعنف المسلح ويهددان حياة الأفراد. وتستدعي تلك التحديات نهجا عالميا، بالإضافة إلى إجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهم اليوم من أي وقت مضى. حيث أنها تظل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وفيما يخص تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتدعو هولندا الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى القيام بذلك، بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وستواصل هولندا تقديم مقترحات عملية ومبتكرة لتنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠. لقد كان عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة دائما أحجار زاوية للسياسة الخارجية الهولندية وستظل كذلك، حيث تمثل المعاهدة الأساس بالنسبة لنا وخطة العمل هي خريطة طريقنا. ويشكل ذلك جزءا مهما من التزامنا بتعزيز الأمن والقانون الدوليين. وبالنسبة لنا، فإن عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة كلها وجوه لعملة واحدة.

ولدعم تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحدت مجموعة تضم ١٠ بلدان، من بينها هولندا، صفوفها ودشنت مبادرة متعددة البلدان لعدم الانتشار ونزع السلاح. وخلال الاجتماعات الوزارية للمبادرة، التي عقدت في برلين في ٣٠ نيسان/أبريل وفي نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر، قررنا، في جملة تدابير، تركيز جهودنا على زيادة الشفافية في الطريقة التي تقدم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية تقاريرها بشأن جهودها في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. في الوقت نفسه، كثفنا جهودنا للوصول إلى انضمام عالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا أمر حيوي من أجل ضمان أن تظل الأنشطة النووية سلمية.

وتتمثل إحدى النقاط الحاسمة في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاتفاق على خطوات عملية، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي من أجل إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. ونحن على استعداد لأداء دور نشط حيثما كان ذلك مفيداً خلال الفترة السابقة على انعقاد هذا المؤتمر.

وترى هولندا أن الجمود الراهن في مؤتمر نزع السلاح ليس مقبولاً. ونعتبر أن بدء مفاوضات جوهرية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أصبح أكثر أهمية وإلحاحا من أي وقت مضى. وقد تأخر بدء هذه المفاوضات كثيراً. ونحن بحاجة إلى المضي قدماً، ويفضل أن يتم ذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح، غير أننا على استعداد للبحث عن طرق بديلة. ونرى أن عرقلة عمل منتدى مؤتمر نزع السلاح بالكامل بسبب رفض إحدى الدول الأعضاء بدء المفاوضات أمر غير مقبول، ونحث تلك الدولة العضو على الانضمام إلى توافق الآراء. فعرقلة المؤتمر تقوض على نحو خطير مبدأ التعاون المتعدد الأطراف. ذلك أن العضوية في مؤتمر نزع السلاح تنشأ عنها حقوق، ولكن تترتب عليها مسؤوليات أيضاً.

والأداء الفعال للمؤسسات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح أمر حيوي لأمننا. وتعرب هولندا عن أسفها العميق لعجز مؤتمر نزع السلاح حتى الآن عن الاستفادة من الزخم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي على الرغم من المظاهر الواضحة لوجود إرادة سياسية قوية من جانب الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر والدعم الثابت للمفاوضات والنداءات التي وجهها كل من الأمين العام والجمعية العامة في هذا الشأن. ونعترف بالشواغل الأمنية لجميع الدول، غير أنه يجب عدم إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. فليس بوسع العالم الوقوف موقف المتفرج بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، والسماح لمسائل إجرائية بإحباط التقدم السياسي الحقيقي.

وينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح، وفقا للولاية المسندة إليه من قبل الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المنبر الذي تصاغ فيه المعاهدات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، ونظرا لاستمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى التفكير المتروي في جميع الخيارات من أجل ضمان إحراز التقدم. ونحن مستعدون خلال هذه الدورة للتعاون معكم، سيدي، ومع جميع الدول الأعضاء بشأن وضع مقترحات للتغلب على الجمود الذي انتاب المؤتمر بهدف المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار.

تشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية حجر الزاوية في الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية. وسيكون المؤتمر الاستعراضي السابع للاتفاقية الذي سيعقد في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ذا أهمية حيوية لمزيد من العمل من جانب الدول الأطراف لتحسين تنفيذ الاتفاقية وتعزيزها خلال الفترة القادمة ما بين الدورات.

وأود أن أضيف بصفتي رئيسا معيّناً أنني أتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية خلال هذه الدورة وعلى مدى الأسابيع المتبقية حتى موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي كي نضمن أن يحقق نتائج مثمرة للغاية. علاوة على ذلك، وخلال هذه الدورة للجنة الأولى، فإنني أغتنم هذه الفرصة لمد يدي إلى الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية.

وتلتزم هولندا بحزم بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة والمقرر عقده في عام ٢٠١٢. ولا نزال نشعر بقلق بالغ بشأن الآثار المترتبة على الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة. وينبغي لعملنا في هذا الصدد أن يكون ذا شقين بهدف تنظيم الاتجار المشروع بهذه الأسلحة ومنع الاتجار غير المشروع بها في ذات الوقت. ونهدف إلى التوصل إلى صك دولي ملزم قانونا، يحدد أعلى المعايير الدولية المشتركة لنقل الأسلحة التقليدية على أن يشمل اتخاذ تدابير معينة للشفافية. وقد شجعتنا النتائج الواعدة لعملية التفاوض، وخصوصاً في دورة تموز/يوليه للجنة التحضيرية. وندعو جميع الدول إلى الحفاظ على روح المشاركة الحقيقية التي ميزت هذه الدورة الصيفية.

وتتشرف هولندا باستضافة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فلاتفاقية الأسلحة الكيميائية دور أساسي تؤديه في مجال منع المخاطر التي تشكلها الأسلحة الكيميائية. ومع التدمير الجاري لمخزونات هذه الأسلحة، فإن هذا هو الوقت المناسب أيضا لبدء التفكير في كيفية التأكد من عدم عودة الأسلحة الكيميائية إلى الظهور مرة أخرى أبداً. ونرحب في ذلك السياق بالمناقشة الجارية بشأن الاتجاه المستقبلي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أخيرا، تلتزم هولندا بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعزيز دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ونحن ندرك الفوائد الأمنية والمدنية لنظام التحقق المتعلق بالمعاهدة، بما في ذلك نظام الرصد الدولي، ونشعر بأنه ينبغي استكشاف توسيع نطاق الاستخدام المدني لنظام الرصد في المجالات الأخرى ذات الصلة بالإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ. وسنواصل الاستفادة من الفرص الدبلوماسية المتاحة لحث الدول على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، فضلا عن تهنئة أعضاء المكتب المنتخبين حديثا.

تولي جمهورية طاجيكستان أهمية كبيرة لتعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار ولإعادة تنشيط عملية التفاوض من أجل إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ونرحب ببدء سريان المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وبالتنفيذ الجاري لتلك المعاهدة من جانب البلدين.

يؤيد وفد بلدي نتائج المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، اللذين أرسيا الأساس لمواصلة تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ونحن على اقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر ضروري لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار وأنه يسهم في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونرى، في ذلك الصدد، أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهي تتسق تماما مع الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمنع انتشار الأسلحة النووية، تسهم في تعزيز الأمن الإقليمي والتعاون بين الدول والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد أيضا أنه ستُعقد المزيد من المشاورات بشأن التنفيذ العملي لأحكام هذه المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ونلاحظ الحاجة إلى المزيد من العمل بشأن التقريب بين مواقف بلدان المنطقة والدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتلقي ضمانات أمنية سلبية. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تعيد تأكيد التزامها بمنح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتوقيع على البروتوكول بشأن الضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد هذه الدول.

وندرك أن مواصلة تعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار لا يزال يمثل أولوية. ونود في ذلك الصدد، أن نؤكد على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي ليس لها وجود فيها، وخصوصاً في الشرق الأوسط. لذلك، فإننا نعرب عن دعمنا للمؤتمر المقبل بشأن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وينوه بلدي أيضاً بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الأمان والأمن النوويين، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية. وأود أن أوجه انتباهكم إلى مسألة الأمان والأمن النوويين في بلدي. فقد ورثت طاجيكستان من الاتحاد السوفياتي العديد من الألغام والمستودعات المؤقتة للألغام وبرك نفايات اليورانيوم. وتشكل هذه المرافق الخطيرة من الناحية البيئية، والتي تقع قريباً من المناطق السكنية، تهديدا خطيرا للبيئة والسكان. ونشجع الدول والمنظمات الدولية ذات الخبرة في هذا المجال على تقديم المساعدة في إدارة وإعادة تأهيل المواقع والأراضي الملوثة، وذلك لمنع الآثار البيئية الناجمة عن استخراج اليورانيوم والأنشطة ذات الصلة.

تدعم طاجيكستان الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتولي أهمية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. خلال الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية، تضمنت المسائل التي نوقشت من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا المجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود والقضاء عليه، والتعاون والمساعدات الدولية، ووضع صك دولي للتعقب.

ونثني على الاجتماع المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتقدم طاجيكستان سنويا تقارير عن صادراتها وارداتها من الأسلحة التقليدية، بما في ذلك تقريرها الصفري في إطار الفئات السبع لسجل الأسلحة التقليدية.

تؤكد طاجيكستان مجددا التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وذلك بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية. ووفاءً بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية أوتاوا، تقوم طاجيكستان بتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاقية منذ أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٠.

ومنذ عام ٢٠٠٢، ترفع طاجيكستان، وفقا لأحكام المادة ٧ من اتفاقية أوتاوا، تقريرا سنويا إلى الأمين العام عن حالة الألغام في البلد. ومنذ عام ٢٠٠٤ قام مركز طاجيكستان لمكافحة الألغام بتنظيف نحو ٢٥٠ مستوطنة، تبلغ مساحتها نحو ٥ ملايين متر مربع، من الألغام. وتمشيا مع الالتزامات المترتبة بموجب المادة ٤ من اتفاقية أوتاوا، دمرت جمهورية طاجيكستان جميع الألغام المضادة للأفراد في أراضيها بحلول الموعد النهائي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. بيد أن مشاكل موضوعية إضافية واجهت طاجيكستان في مواصلة تنفيذ المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا، مما أبطأ بشكل كبير من سير العملية.

ونظرا لتلك الصعوبات، طلبت طاجيكستان، أثناء المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ المعقود عام ٢٠٠٩ في كارتاخينا بكولومبيا، من الدول الأطراف تأييد اقتراحها الداعي لتمديد الموعد النهائي لوفائها بالالتزامات المترتبة عليها وفقا للمادة ٥ من الاتفاقية. وأيدت الاقتراح جميع الدول الأطراف. علاوة على ذلك، يؤيد بلدي بحزم جعل منطقة آسيا الوسطى خالية من الألغام. وندعم اعتماد تدابير عملية لإزالة الألغام من المناطق الملغومة في المنطقة وحل المشاكل الأخرى المتصلة بنتائج أنشطة التعدين.

وفي سياق المسائل المتعلقة بأمن المعلومات على الصعيد الدولي، أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى المبادرة التي قدمتها أوزبكستان وروسيا والصين وطاجيكستان بشأن الوثيقة المعنية بقواعد السلوك في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي. لقد جرى تعميم الوثيقة في الأمم المتحدة في ١٢ أيلول/سبتمبر، ونتطلع إلى النظر فيها على نحو بناء.

في الختام أود، سيدي، أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في سبيل أن تتكلل هذه الدورة بالنجاح.

السيد الهايل (قطر): يهنئكم وفد بلادي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في مهمتكم، ومؤكدا لكم باسم وفد دولة قطر تعاوننا التام معكم لإنجاح أعمال هذه اللجنة. وأود أن نضم صوتنا لبيان إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد تعاظم القلق الدولي من جّراء الخطر المتزايد عبر العقود الماضية لانتشار الأسلحة النووية، التي أدى التعامل معها بسياسات انتقائية غير عادلة إلى تكديس كميات مرعبة منها بالإضافة إلى تطوير أسلحة فتّاكة جديدة يجري استحداثها في العديد من الدول من دون مراعاة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهودا دولية فعلية لإخلائها من الأسلحة النووية، الأمر الذي شجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أي رقابة دولية. وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل وسط صمت المجتمع الدولي وقبوله لهذا الوضع الخطير والشاذ الذي دام طويلا وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار

النووي، بل شجع على إحياء سباق التسلح بالرغم من انعكاسات ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

من التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإخفاق في استعراض هذه المشكلة بشكل مهني بسبب التغاضي عن الدول التي تصنع وتصدر الملايين من تلك الأسلحة بدون قيود أو رقابة كافية على التصدير.

ومما يثير قلقنا العميق أيضا انتشار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، كتلك التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان ولا تزال تقتل المدنيين وتصيبهم بعاهات دائمة، ولذلك فقد قمنا بالتوقيع على إعلان ويلنغتون للذخائر العنقودية الصادر عن مؤتمر دبلن.

إن دولة قطر حريصة على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي عدم الانتشار ونزع السلاح. ونؤكد في هذا الخصوص على عدم جواز المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعدم وضع العقبات أمام الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. كما إننا ندعو إلى حل الخلاف حول مسألة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية.

وتؤكد دولة قطر على أهمية اتخاذ تدابير فعّالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ حق الدول في اقتناء وسائل الدفاع عن النفس وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

خلافا لما قد يظنه البعض، وبالرغم من الجهود الدولية التي بُذلت خلال السنوات الأخيرة وعقد العديد من المؤتمرات والمنتديات في الأمم المتحدة، التي أجمعت على ضرورة التقليل من الإنفاق العسكري للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي، فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعا غير مسبوق في الإنفاق العسكري العالمي، خاصةً فيما يتعلق باقتناء الأسلحة التقليدية، مما يدل على الارتفاع المقلق لوتيرة التسلح في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك المناطق التي لا تقع تحت أي تهديد عسكري.

ومن جهة أخرى، بينما الولاية المنوطة بالأمم المتحدة هي صون الأمن والسلم الدوليين وبناء عالم ينعم بالسلام، تُعاني الميزانية المخصصة لها ولوكالاتها الأخرى من انخفاض ملحوظ خلال السنوات الماضية.

إن بناء عالم يسوده السلم والأمن يتوقف على قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزام بتعهداتها بخصوص نزع الأسلحة وتوفير الموارد المالية الضرورية للأمم المتحدة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها من إشاعة ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، نؤكد على ضرورة الاعتراف بأولوية نزع السلاح النووي على جدول أعمال نزع السلاح وعلى ضرورة تحلي الدول الأعضاء بالمرونة والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى الأهداف المشتركة، مع العلم بأنّ ذلك لن يتم إلا بأن تنفِّذ الدول الأعضاء تعهداتها واتفاقياتها وأن تبتعد عن تسييس آلية نزع السلاح.

السيد رامافول (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأيضا لهنئة أعضاء المكتب على انتخابهم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وأعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لنيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، والممثل الدائم لإندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن العالم يتوقع من الأمم المتحدة أن تفي بولايتها في مجال صون السلم والأمن الدوليين والقضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلام. ويمكن للأمم المتحدة أن تفي بتلك

الولاية أساسا من خلال اللجنة الأولى، بوصفها منتدى شاملا للدول الأعضاء. ومع ذلك، فقد واجه التقدم المحرز في عمل هذه اللجنة العديد من الانتكاسات.

لا تحظى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بتأييد عالمي من الدول الأعضاء. والمأزق الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مستمر. ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن نص معاهدة تجارة الأسلحة. وتكثر التحديات التي تعوق تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

لقد اتُخذ أول قرار للجمعية العامة بشأن نزع السلاح في عام ١٩٤٦ ودعا إلى

> ”إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى، التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل، من الترسانات الوطنية“ (القرار ١ (د-١)، الفقرة ٥ (ج)).

وقد تم تعزيز ذلك القرار والقرارات المماثلة التي تلته باعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سنة ١٩٦٨. وعلى الرغم من أن المعاهدة قد أصبحت التزاما ملزما قانونا بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره في عام ١٩٧٠، تظل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل معنا. وكل ما حدث هو أن عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية قد زاد باطراد، ويواجه العالم مخاطر أكبر من أي وقت مضى.

وبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تبرر الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من الأسلحة النووية باعتبارها وسائل للردع. وكانت النتيجة النهائية لتلك الاستراتيجية زيادة عدد البلدان التي تنفذ اليوم برامج للأسلحة النووية. والسبب يتمثل ببساطة في أن حيازة الأسلحة النووية تولد مناخا من عدم الثقة، وبالتالي تشجع الآخرين على السعي إلى الحصول عليها. كما أنها تزيد من الاعتقاد بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست على طريق نزع السلاح، ولكنها تقوم فحسب بالتغطية على احتفاظها بها لأجل غير مسمى.

وفي الواقع، فإن مجرد وجود الأسلحة النووية يطرح إمكانية استخدامها بشكل عرضي أو متعمد، بل أكثر من ذلك، يظل بعضها في حالة تأهب قصوى. ويتعين السعي بقوة إلى تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على تلك الأسلحة. ويجب أن نستمر في تبني النهج المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح بغية بلوغ ذلك الهدف. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تجديد إرادتها السياسية للوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، ندعو الدول التي ليست طرفا في المعاهدة إلى التصديق و/أو الانضمام إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير.

ولقد كان اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بتوافق الآراء نجاحا كبيرا في مجال نزع السلاح. ويتعين علينا الاستفادة من ذلك الزخم في خضم استعدادنا للمؤتمر الاستعراضي المقبل. ويجب أن تنفذ جميع الدول الأطراف تنفيذا كاملا خطة العمل المكونة من ٦٤ بنداً، التي وافق عليها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وليسوتو على استعداد للاضطلاع بدورها في تنفيذ خطة العمل تلك.

تكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية قصوى لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وديباجة المعاهدة تنص بوضوح على أن الهدف منها الإسهام بشكل فعال في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه. غير أنه، وبعد مرور أكثر من ١٥ عاما على فتح باب التوقيع على

المعاهدة، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. ويجب أن تشكل الحاجة إلى تسريع عملية التصديق على المعاهدة هدفا مشتركا لنا. وفي ذلك الصدد، نوجه نداء إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني، للنظر في التصديق على معاهدة الحظر الشامل على وجه السرعة، بحيث يمكن أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إحراز تقدم بشأن مسائل نزع السلاح النووي المدرجة في جدول أعماله على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وذلك الشلل لا يُغتفر، لا سيما لأن تحديث الأسلحة النووية آخذ في الارتفاع. وبالتالي، فإننا ندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى أن ينفذوا على وجه السرعة برنامج عمل المؤتمر من أجل المضي قدما في مفاوضات نزع السلاح. وينبغي أن نثني على الأمين العام لجهوده الدؤوبة من أجل إعطاء دفعة لعمل مؤتمر نزع السلاح. وليسوتو تؤيد تأييدا كاملا كل الجهود الرامية إلى تنشيط الإرادة السياسية في المؤتمر.

ومن المحبط بنفس القدر عدم إحراز تقدم في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. فلم تتمكن الهيئة خلال دورتها الماضية التي عقدتها في نيسان/أبريل، وللعام الثاني عشر على التوالي، من التوصل إلى أية توصيات بشأن أي من المواضيع الثلاثة المدرجة في جدول أعمالها. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعزز تصميمها على إحراز بعض التقدم في الهيئة خلال الدورة القادمة لهذه اللجنة.

ما زالت الأسلحة التقليدية تشكل خطرا داهما للأمن والسلم الدوليين. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الجهود الرامية إلى التصدي بشكل كاف لانتشارها ستسفر عن بعض النتائج قريبا. وقد أرسى التقدم المحرز في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة أساسا متينا للتفاوض على المعاهدة رسميا في مؤتمر تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي ذلك المؤتمر، ينبغي أن يكون هدفنا التوصل إلى معاهدة قوية وملزمة قانونا ترسي القواعد والمعايير الدولية لنقل وبيع جميع الأسلحة التقليدية.

ولا يفوتني أن أتكلم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. حيث لا تزال تلك الأسلحة تتسبب في معاناة لا توصف للسكان في البلدان النامية، بما فيها ليسوتو. ويعوق انتشارها على نطاق واسع الجهود العالمية للحد من العنف المسلح. ويشير تقرير الأمين العام لعام ٢٠١١ عن الأسلحة الصغيرة (S/2011/255) على نحو وثيق الصلة بالموضوع إلى أن عدم كفاية الرقابة على تلك الأسلحة وقصور تنظيمها في العديد من البلدان يجعلان من السهل تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السوق غير المشروعة واستخدامها لارتكاب العديد من الجرائم. ولأجل ذلك، فإننا نسلم بأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن يكون في طليعة كل الجهود التي نبذلها. وليسوتو والدول الأعضاء الأخرى التي تواجه مشكلة الحد من هذه الأسلحة بحاجة إلى مساعدة عاجلة في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وعلاوة على ذلك، ينبغي علينا ألا نضيع الفرصة التي سيتيحها استعراض برنامج العمل لعام ٢٠١٢ للخروج بتوصيات محددة من شأنها أن تعزز فعاليته.

وأختتم بالإشارة إلى أن اللجنة الأولى هي منتدى ينبغي استخدامه للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح وجعل العالم مكانا أكثر أمنا. ولنجدد ثقة مواطني العالم في الاعتقاد بأن الأمم المتحدة ليست عاجزة عن مواجهة التحديات في مجال نزع

السلاح. وفيما لو سنحت الفرصة فإن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق هدف نزع السلاح بشكل عام وكامل.

السيد شوكيهارا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ، سيدي، بالإعراب عن ارتياح وفد بلدي لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وسوف توفر خبرتكم المهنية الطويلة والمعترف بها ضماناً لإدارة ناجحة للجنة. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفدي الكامل لجهودكم.

في ٢٨ تموز/يوليه، تولت إدارة جديدة مقاليد الحكم في بيرو. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي نشارك فيها في هذا المحفل المتعدد الأطراف، فقد خاطب الرئيس أولانتا هومالا تاسو الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع، للمرة الأولى أيضاً (انظر A/66/PV.16) وأوضح للمجتمع الدولي في ذلك الوقت الاتجاهات العامة التي ستوجه إدارته في السنوات القليلة المقبلة. وأشار الرئيس هومالا أيضا إلى أن التحول الكبير الذي يسعى إليه جميع مواطني بيرو يشمل بالضرورة عملية الاندماج الاجتماعي، بعبارة أخرى، ترجمة النمو الاقتصادي الذي شهدناه في بيرو على مدى السنوات العشر الماضية إلى عملية تنمية في سياق ديمقراطي. ومن الواضح أن هذه مهمة شاملة تشمل جميع مجالات السياسة العامة، بما في ذلك نزع السلاح والأمن.

وتقوم إحدى الركائز الأساسية لسياسة الرئيس الخارجية على تعزيز التكامل في أمريكا الجنوبية، مع التركيز بشكل خاص على اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول الأنديز. وبدت هذه السياسة واضحة منذ اليوم الذي تولى فيه الرئيس مهامه، باستضافتنا لاجتماع استثنائي لرؤساء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية واجتماع المجلس الرئاسي لجماعة دول الأنديز. وفي حين تركز سياسة بيرو الخارجية على دول أمريكا الجنوبية، فنحن لا نتجاهل العلاقات السياسية والتجارية والتعاونية مع المناطق الأخرى في العالم. وعلى نقيض ذلك توفر سياساتنا الإقليمية منصة لمشاركة أكثر فائدة في سلسلة الإنتاج وعمليات صنع القرار وفيما يتعلق بالسياسات على النطاق العالمي.

وتتطلب المسائل والتحديات في السياق الدولي اليوم من الدول ألا تكون متوازنة ومستقرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا فحسب، بل ينبغي أن تتوفر لها أيضاً بيئة جغرافية مباشرة سلمية مستقرة ومواتية للتنمية. وفي ذلك الصدد، فإن التكامل يفي بمهمة مزدوجة. فهو يحافظ على مناخ السلام والاستقرار الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونه وسيلة يمكن من خلالها مواجهة التحديات واغتنام الفرص المشتركة التي تنشأ على الطريق المؤدي إلى التنمية الشاملة المستدامة التي تتطلع إليها جميع بلدان المنطقة.

تخطط إدارة بيرو الجديدة لتركيز جهودها على المجال الذي يقع في صدارة أنشطة سياستها الخارجية، وهو محيطنا الجغرافي المباشر، على النحو المحدد من قبل البلدان المجاورة لنا. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نهدف إلى تعزيز سياسة منسقة في مجال الشؤون الخارجية، تعنى بالانفتاح على الحوار واحترام المصالح المشروعة للآخرين بهدف إيجاد أرضية مشتركة لبناء جدول أعمال إقليمي ذي أهداف واضحة ومحددة، على نحو يساعد على تعميق التكامل الإقليمي دون تمييز أيديولوجي أو ولاءات متضاربة.

وفي ذلك السياق، ترى بيرو أنه يمكن للدول، من خلال اتخاذ تدابير فعالة لبناء الثقة – إحراز تقدم نحو تحقيق التكامل وتعزيز آليات التعاون والإجراءات التي تهدف إلى التعامل مع المسائل الملحة المتعلقة بالفقر المدقع والظلم والاستبعاد الاجتماعيين. تحقيقاً لتلك الغاية، يتعين علينا الاستمرار في تعزيز بيئة مواتية على جميع المستويات لتحديد

الأسلحة والحد من الأسلحة التقليدية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي سيمكّن كل دولة من تخصيص نسبة أكبر من مواردها لسياستها الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار بجميع الالتزامات الدولية، فضلاً عن الاحتياجات الأمنية والدفاعية المشروعة للدول. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى تحقيق الثقة المتبادلة والتعاون في مجال الدفاع، فضلا عن كفالة أن يتم الإنفاق بوعي تام من قبل عامة الجمهور وبأقصى قدر ممكن من الشفافية.

وأشار الرئيس هومالا في خطابه أمام الجمعية العامة إلى أنه ”يجب علينا مراقبة توريد الأسلحة التي تستخدمها التكتلات الاحتكارية والعصابات الإجرامية ضد المواطنين“. ولأن بيرو تعاني من عواقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنها تولي أهمية خاصة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الضروري اعتماد صكوك ملزمة قانونا للتعامل مع وسم وتعقب الأسلحة والسمسرة غير المشروعة، ولأجل تعزيز التعاون في مجال الرقابة عبر الحدود وتعزيز وتقوية التعاون والمساعدة الدوليين وبناء القدرات الوطنية، وهي جميعاً مسائل هامة وشاملة.

وندعم أيضا عملية التحضير الجارية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢. وسيمكّن اعتماد هذه المعاهدة من إنشاء نظام من شأنه أن يسهم في تحقيق شفافية كاملة في تجارة الأسلحة، الأمر الذي يساعد على خلق الثقة نتيجة لإبلاغ الدول بحيازة غيرها للأسلحة، ويسمح بفرض رقابة صارمة مصدر الأسلحة ووجهتها النهائية.

وكما أوضح الرئيس هومالا في الخطاب الذي أدلى به في المناقشة العامة، فقد وجّه رؤساء دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذين اجتمعوا في ليما في ٢٨ تموز/يوليه الانتباه إلى المخاطر التي تواجهها اقتصاداتنا بسبب حالات نشأت في قارات أخرى. وتشمل تلك المشاكل ارتفاع معدلات الديون والبطالة وبطء انتعاش الائتمانات وانخفاض مستويات الاستثمار، إضافةً إلى الحروب التي التهمت مبالغ ضخمة من الأموال التي كان ممكناً استخدامها لتفادي الأزمة من أساسها. ولهذا السبب ترى بيرو أنه من غير المقبول أن يستمر الإنفاق على التسلح إلى ما يتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع والأمن الوطنيين، في حين يواجه الجنس البشري تحديات أكثر أهمية مثل تحقيق الاندماج الاجتماعي ومحاربة الفقر والجوع والأمية ومكافحة المرض وحماية البيئة. والحالة كهذه، فإن الأسلحة تعيق التنمية الاجتماعية وتساعد على تعزيز الفقر وعدم المساواة وتشجع على استمرار حلقة مفرغة من عدم الاستقرار فحسب.

ويتعلق أحد المواضيع الرئيسية التي سنتناولها في هذه الدورة بمؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الرفيع المعني بمفاوضات نزع السلاح، التي آلت إلى الطريق المسدود منذ أكثر من عقد من الزمان. ومن رأي بيرو أن من المهم الإصرار على ضرورة أن يبدأ المؤتمر عمله فوراً ويتولى مسؤولياته مرة أخرى، حتى يصبح ممكناً اعتماد وتنفيذ برنامج متوازن وشامل للعمل، يأخذ بعين الاعتبار جميع اهتمامات وأولويات جدول أعماله. وتدرك بيرو ضرورة إبداء المرونة على نحو يسمح ببدء عملية التفاوض بشأن الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ولذلك فإن من رأينا أن من المهم أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور في المفاوضات بشأن الصكوك القانونية الدولية في مجال نزع السلاح، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة

لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتوصل إلى صك دولي بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

ونظرا للعوائق المستمرة والتأجيلات المحيطة بالمؤتمر، نود أن نعيد التأكيد على أن بيرو لن تعرقل المبادرات الأخرى المتعلقة بالمفاوضات التي تسعى إلى إحراز تقدم بنّاء في مجال نزع السلاح، لأننا ندرك أن أمن جيلنا والأجيال المقبلة لا يسمح بمزيد من التأجيل.

في السنوات الأخيرة، انتقلت المسائل المتصلة بنزع السلاح إلى صدارة جدول الأعمال الدولي. ويجب علينا ألا نضيع هذه الفرصة الفريدة لاعتماد تدابير تسهم على وجه التحديد في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وينبغي توجيه الجهود المبذولة هنا في اللجنة الأولى لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، تستطيع اللجنة أن تعوّل على التزام بيرو ودعمها الكامل لمساعيها.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة دورة عام ٢٠١١ للجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم جنوب أفريقيا وتعاونها الكاملين فيما نعمل من أجل دورة ناجحة من شأنها أن تعزز برنامج وآلية نزع السلاح المتعدد الأطراف.كما يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها كل من المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، فضلا عن ائتلاف البرنامج الجديد.

واستجابة لدعوتكم إلى توخي الإيجاز، سيدي، وبما أن جنوب أفريقيا ستدلي ببيانات أكثر تفصيلا خلال المناقشة المواضيعية للجنة، فإن هذه المداخلة ستركز على وجهات النظر الوطنية لجنوب أفريقيا حول بعض القضايا في سياق الخطاب المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح والأمن الدولي.

لقد اغتنمت جنوب أفريقيا، جنبا إلى جنب مع العديد من قادة العالم، فرصة انعقاد المناقشة العامة للجمعية العامة للتأكيد على الولاية التاريخية للأمم المتحدة ومسؤوليتها في السعي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتعتقد جنوب أفريقيا أن هذا الأمر كان في غاية الأهمية نظرا لعلاقة التعاضد بين نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وصون السلم والأمن الدوليين. ومن رأي جنوب أفريقيا أيضا أن ذلك كان الشيء الصحيح الذي يجب فعله، لأن هناك حاجة ماسة وملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن نزع السلاح. ويعتقد وفدي أننا يجب أن نرتقي إلى مستوى الفرصة المتاحة الآن للنهوض بنزع السلاح والأمن الدولي المستدام بعد عقد من الجمود والميل إلى اتخاذ الإجراءات الأحادية.

لا يزال يساور جنوب أفريقيا بالغ القلق إزاء التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. فهذه الأسلحة، بسبب مداها وطابعها العشوائي، لا تهدد البلدان منفردة فحسب بل تهدد المجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، ما فتئت جنوب أفريقيا تعيد التأكيد على التزامها الكامل بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وبالنظام المتعدد الأطراف الذي يسعى إلى تحقيق ذلك الهدف. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها وكفالة عدم إنتاجها أبدا مرة أخرى. ولذلك، فإن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان ترابطاً لا ينفصم عراه، وإن إحراز تقدم مستمر لا رجعة فيه أمر مطلوب على كلتا الجبهتين.

بالنسبة لنا في العالم النامي، لا يزال الفقر والتراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان تهديدا جدياً، وهما أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. ونحن ندعو بقوة، مع الترحيب، إلى إنشاء شراكات فعالة لتعزيز فوائد التعاون والمساعدة التقنيين في مجال الاستخدامات

السلمية للعلوم والتكنولوجيات والتطبيقات النووية والكيميائية والبيولوجية. وتعتقد جنوب أفريقيا أن تكثيف الأنشطة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للذرة وكذلك في مجالات البيولوجيا والكيمياء من شأنه أن يسهم في رفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية كما يهيئها لتحقيق نقاطها المرجعية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

ويشكل احتواء المشاكل الناجمة عن الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية بما يتجاوز متطلبات الدفاع المحض أيضا عاملا حاسما للسلام والاستقرار والأمن، والتي تشكل بدورها، شروطاً مسبقة ضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، يقدر وفدي التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة السابقة للجنة الأولى في مجال الأسلحة التقليدية، ويتعهد بتقديم دعمه الكامل لإنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٢.

تلتزم جنوب أفريقيا بنظام دولي قائم على قواعد وبتعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتشعر جنوب أفريقيا بخيبة أمل إزاء اختتام هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، لدورة أخرى مدتها ثلاث سنوات دون أن تحقق أي نتائج جوهرية. ومن المؤسف بنفس القدر أن مؤتمر نزع السلاح، الذي تقع عليه مسؤولية إجراء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، قد أخفق مرة أخرى هذا العام في بدء مفاوضات على أي بند من البنود المدرجة على جدول أعماله.

في خضم هذا المأزق المستمر، ترحب جنوب أفريقيا بالعزم الناشئ بين الدول على أنه لم يعد بالإمكان استمرار الحال على ما هو عليه فيما يتعلق بآلية نزع السلاح. ومع أن التوصل إلى توافق في الآراء على الحلول المناسبة لا يزال بعيد المنال، يبدو أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على الحاجة إلى ضمان أن تخدم هذه المؤسسات الأغراض التي أنشئت من أجلها. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه بتوفر العزم والإرادة السياسية اللازمين، يمكن لآلية نزع السلاح أن تسهم مرة أخرى في السلام والأمن الدوليين عن طريق وضع معايير توافقية للتصدي للمسائل في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكِّر هذا الجمع بأن الولاية الرئيسية للجنتنا هي نزع السلاح والأمن الدولي. ومما يثير قلق وفدي أنه لا يجري فعل شيء يذكر لتجسيد ذلك على كل من المستوى التداولي، وبصفة خاصة، المستوى التنفيذي لعملنا. فأكبر الحائزين للأسلحة لا يتحركون بما فيه الكفاية لكي يترجموا التزامهم السياسي بنزع السلاح والأمن الدولي إلى واقع ملموس. بل على العكس من ذلك، إنهم يركزون بشكل انتقائي على عدم الانتشار بطريقة لا تعترف بالعلاقة الوثيقة والتعاضدية بين نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالمثل، يجري التعامل مع نزع السلاح بطريقة أقل بكثير من أن تكفل تحسين آفاق الأمن الدولي، على الرغم من أننا شهدنا الآثار الهائلة للأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل في الحربين العالميتين السابقتين، في أعقاب القصف النووي لهيروشيما وناغازاكي، وخلال الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينات القرن الماضي.

يقف وفدي على أهبة الاستعداد للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل إحراز تقدم جوهري في جدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح، بغية تعزيز نظام الحوكمة المتعدد الأطراف وتدعيم السلم والأمن الدوليين وصونهما، والإسهام بالتالي في تحقيق التنمية المستدامة.

السيد سريفالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذه الدورة الهامة. وأنا واثق من أن اللجنة الأولى ستحقق نتائج باهرة هذا العام في ظل قيادتكم القديرة. وأزف التهنئة أيضا إلى جميع أعضاء المكتب.

تود تايلند أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا غنى عن نزع السلاح وتحديد الأسلحة لصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا تزال المخاوف الأمنية الحقيقية والمتصورة واختلال موازين القوى قائمة فيما بين الدول وداخلها. نتيجة لذلك، فإن مواصلة امتلاك الأسلحة الفتاكة والحصول عليها وتطويرها – بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – من قبل جميع الأطراف الفاعلة من الدول وغيرها لا تزال تشكل أسبابا جدية للقلق.

تلتزم تايلند التزاما كاملا بدعم عملية نزع السلاح وعدم الانتشار لجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدة بطريقة حازمة وشفافة وقابلة التحقق ولا رجعة فيها. يجب تعزيز عالمية المعاهدة، ويتعين بذل الجهود لتوطيدها. وعمل الركائز الثلاث للمعاهدة، المتمثل في نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، يجب موازنته ومتابعته في الوقت نفسه. بالإضافة إلى ذلك، لا بد أيضا من السعي بجد إلى اتباع وتنفيذ توصيات مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وخطة نزع السلاح النووي المؤلفة من خمس نقاط، التي اقترحها الأمين العام سنة ٢٠٠٨.

إن تايلند ترحب ببدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وقيادة هاتين الدولتين أمر حاسم لتحقيق نزع السلاح النووي عالميا. وضمانات الأمن السلبية مسألة هامة أخرى تتطلب مناقشة جادة وعملا بناء بشأنها. وتعتقد تايلند أن ضمانات الأمن السلبية تشكل تدبيرا هاما في مجال بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وسوف تساعد على تعزيز جهود عدم الانتشار في العالم.

إن تايلند تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على المستوى العالمي. وأدت تايلند جنبا إلى جنب مع أصدقائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا دورا نشطا في صياغة المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا؛ المعروفة أيضا باسم معاهدة بانكوك. ونظرا للمشاورات الوثيقة والمستمرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية، فإننا نأمل أن تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية التوقيع على معاهدة بانكوك قريبا. ونأمل أيضا في أن يلقى القرار المتعلق بتلك المنطقة الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية الذي ستقدمه الرابطة مرة أخرى هذا العام، دعما أوسع من المجتمع الدولي وأكثر مما كان عليه الحال في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

منذ نهاية الحرب الباردة، تنامى شبح الإرهاب النووي ليصبح أكثر تهديدا من أي وقت مضى. وتايلند ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يرمي للتصدي للتهديد الذي تشكله حيازة الجهات الفاعلة غير الحكومية لأسلحة الدمار الشامل. وقد شاركنا أيضا في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة هذه المسألة من خلال إطاري المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومؤتمر قمة الأمن النووي.

بينما يكتسي الأمن النووي أهمية، فإن السلامة النووية ليست بأقل استحقاقا لاهتمامنا. وشكل الحادث الذي وقع في محطّة فوكوشيما داييشي النووية لتوليد الطاقة في شهر آذار/مارس من هذا العام تنبيها إلى أن السلامة النووية ليست أمرا مفروغا منه. ويتعين على المجتمع الدولي بشكل عاجل وفعال معالجة هذه المسألة من أجل استعادة ثقة الرأي العام في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. من هنا تثني تايلند على الأمين العام لعقده الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالسلامة والأمن النوويين في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وفي ضوء الحاجة إلى التحقق من الأنشطة النووية وضمان السلامة النووية، فإنه يقع على عاتقنا جميعا زيادة دعمنا وتعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والوكالة بوصفها الهيئة الدولية الوحيدة للتحقق، لا غنى عن خبرتها التقنية في مجال تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وفي مجال تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إن تايلند تدعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون تعاونا كاملا مع الوكالة، وضمان أن تكون قادرة على مواصلة العمل بطريقة فعالة وشفافة ومستقلة.

واتفاقيتا الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، هما أيضا صكان دوليان مهمان لأجل التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد تايلند الانضمام العالمي والتنفيذ الصارم لتينك الاتفاقيتين. إننا ندعم على وجه الخصوص التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، وتعزيز تدابير بناء الثقة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتايلند، إسهاما منها في تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ستشترك في تنظيم التمرين الميداني السادس للتفتيش الفجائي، من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويتمثل هدفنا في ضمان أن تكون المنظمة مستعدة جيدا للاستجابة لأي طلب للتفتيش الفجائي بموجب المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن سعداء باستضافة هذا التمرين الذي هو الأول من نوعه في آسيا. بالإضافة إلى ذلك، ونظرا لاقتراب عقد المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن تايلند تتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع سائر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لأجل تعزيز الاتفاقية بشكل أكبر، وتشجيع التنفيذ الكامل والفعال لها.

لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار والتنمية في مختلف أجزاء العالم. وتدعم تايلند تنفيذ برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بوصفه إطارا رئيسيا متعدد الأطراف للحد من انتشار هذه الأسلحة.

تؤكد تايلند من جديد أيضا دعمها للأعمال التحضيرية التي سبقت المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. ونعتقد أن هذه المعاهدة سوف تساعد على ضمان النقل المسؤول للأسلحة التقليدية والتقليل من الآثار الاجتماعية والإنسانية الناتجة عن التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة. إن تايلند ترحب بالتقدم الذي تحقق خلال الاجتماعات التحضيرية الثلاثة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وتتطلع إلى المشاركة في مؤتمر معاهدة الأمم المتحدة لتجارة الأسلحة سنة ٢٠١٢.

لقد أدى مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح، دورا هاما في النهوض بنزع السلاح على المستوى العالمي، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولقد كافح المؤتمر مع ذلك لأكثر من عقد من الزمان،

لإحراز تقدم في أعماله الفنية. وقدم الاجتماع الرفيع المستوى لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح العام الماضي زخما سياسيا توجد حاجة ماسة إليه، للأعمال الفنية لمؤتمر نزع السلاح. وثمة حاجة إلى ترجمة الإرادة السياسية القوية التي تم التعبير عنها خلال الاجتماع الرفيع المستوى إلى نتائج ملموسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نزع السلاح يخص أمن جميع البلدان، ومن ثم ينبغي أن يكون لجميع الدول الحق في المشاركة في المناقشة وعملية التفاوض على قدم المساواة. وتايلند بوصفها منسقا أولا وعضوا فاعلا في المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح، تؤمن إيمانا راسخا بأن على مؤتمر نزع السلاح أن يشرك جميع أصحاب المصلحة، ونؤكد من جديد دعوتنا لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

السلام والأمن هدفان مشتركان عالميا، لكنهما لا يتحققان دائما بسهولة. وتعزيز أمن إحدى الدول يجب ألا يكون على حساب الأخريات. ويجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي بذل قصارى جهودهم للوفاء بالتزاماتهم السياسية والقانونية والأخلاقية في مجال جعل العالم أكثر أمانا. وسيواصل وفد بلدي العمل مع جميع الدول الأعضاء بحيث نتمكن معا من بناء عالم يسوده السلام والأمن الدائمان.

السيد أيبر (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب بانتخابهم لرئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. ونحن واثقون بأنهم سوف يقودون بنجاح عمل اللجنة. ويؤكد لهم وفد بلدي دعمه وتعاونه الكاملين.

تؤيد أوغندا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

لا تزال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا خطيرا للبشرية. ولا يمكن أن يتحقق السلام والأمن الدائمين إلا من خلال اتخاذ خطوات عملية وملموسة في اتجاه نزع السلاح وعدم الانتشار والقضاء التام على تلك الأسلحة.

إن أوغندا تؤكد من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المهم أن نحافظ على الزخم الذي تحقق بعد الحصيلة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سنة ٢٠١٠، ولا سيما التوصيات وإجراءات المتابعة التي اعتمدت بتوافق الآراء.

إننا نكرر دعمنا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى فرض حظر على جميع التفجيرات النووية في جميع البيئات، والتي طال انتظار دخولها حيز النفاذ كثيرا، بعد اعتمادها قبل ١٥ عاما.

لقد عانت كثير من البلدان في أفريقيا، بما فيها أوغندا، ولا تزال تتعافى من الآثار السلبية لانتشار الأسلحة التقليدية غير المشروعة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤجج الصراعات. لذلك تؤيد أوغندا إبرام معاهدة فعالة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٨٦ لسنة ٢٠٠٦.

إننا نتطلع إلى الانتهاء من العمليات التحضيرية التي بلغت ذروتها في التفاوض من أجل إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة في سنة ٢٠١٢. وفي ذلك الصدد، تؤكد أوغندا على الحاجة إلى إبرام معاهدة عالمية متوازنة وغير تمييزية وفعالة وعادلة، لا يساء استخدامها سياسيا، أو تلحق الضرر بحق الدفاع عن النفس لأي دولة عضو.

إن حكومة أوغندا عازمة على القضاء على تداول الأسلحة غير المشروعة، لأجل التصدي للمشاكل الناجمة عن انتشارها. لقد تعهدنا بتدمير أعداد كبيرة من الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتنوعة والذخائر والقذائف غير المنفجرة لضمان عدم وقوعها في الأيدي التي لا يجب أن تصل إليها. ونرحب بالإسهامات الهامة للأمم المتحدة، بما في ذلك اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

وتدعم أوغندا العمل الهام الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وسائر الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وغيرها من أدوات مكافحة الإرهاب.

لقد اتخذت أوغندا خطوات ملموسة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب بقيامها، في جملة أمور، بتنفيذ التشريعات القائمة وسن تشريعات جديدة وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. غير أن أوغندا لا تزال تواجه، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، عقبات تقنية وقيودا في مجال قدرات الموارد البشرية. لذلك، نكرر القول إن هناك حاجة إلى الالتزام بتخصيص مزيد من الموارد والمساعدة التقنية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدريب في مجال كشف تمويل الإرهاب والتحقيق فيه وقمعه وتطوير قواعد البيانات والبرمجيات ذات الصلة.

ختاماً، ترحب أوغندا بالاهتمام العالمي المتجدد بضرورة زيادة فعالية آليات وأطر نزع السلاح وعدم الانتشار، على أن يدعمها نظام قوي للتحقق والامتثال والتنفيذ الكامل. وسنحت لنا الفرصة، من خلال عملنا في اللجنة، للإسهام الكبير في تحقيق تطلعات الجميع إلى عالم يسوده السلام والأمن والرخاء.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود، بالنيابة عن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لأعمال هذه اللجنة الهامة. ونتقدم بالتهنئة أيضا لأعضاء المكتب.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في الاجتماع الثالث للجنة ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

نواجه سيناريو دوليا يزداد اضطرابا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بسبب إنهاك نموذج اقتصادي وسياسي جائر، أطلق العنان لعدد من الأزمات في جميع أنحاء العالم، والتي كانت لها آثار سلبية على السلام والرخاء والعدل الاجتماعي وهي أمور تصبو إليها جميع شعوب العالم.

وينبغي أن أضيف إلى هذه الحالة من عدم اليقين، الشلل الذي يؤثر على مدى سنوات على الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، نتيجة لعدم وجود اتفاقات بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي. ويعزى هذا الجمود إلى مواقف بعض البلدان التي تحاول فرض هيمنتها على الآخرين. وهي تتخذ إجراءات أحادية الجانب تتنافى مع روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة.

ونؤكد مرة أخرى التزامنا بإيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ذلك أن نزع السلاح النووي العام والكامل هو هدف يرتبط ارتباطا لا ينفصم ببناء عالم يسوده السلام. وينبغي أن تتزامن الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي العام والكامل مع تحقيق هدف عدم الانتشار النووي أفقياً ورأسياً. فهذه العملية مترابطة ولن يكون هناك تقدم حتى تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية، أولا وقبل كل شيء، للالتزامات التي تعهدت بها.

وقد زادت التوقعات أثناء المؤتمرين الاستعراضيين الخامس والسادس لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن الدول الأطراف ستعمل معا من أجل إحراز تقدم

في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ولكن للأسف، لم تتحقق تلك الأهداف بسبب غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتهرّب من الوفاء بالتزاماتها الدولية. وعلى الرغم من أن فنزويلا كانت تتوقع أن يسفر المؤتمر الاستعراضي الثامن الذي عقد في الفترة من ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ عن تفاهمات على نطاق أوسع، فقد أتاحت نتائجه حيزاً للحوار وللتفاوض المتعدد الأطراف بشأن اتفاقات وتدابير في مجال نزع السلاح. ومن الضروري التغلب على النزعة الأحادية التي ظلت تؤثر سلباً على دبلوماسية نزع السلاح خلال السنوات العشر الماضية.

وفيما يتعلق بالترتيبات التي تم الاتفاق عليها أثناء المؤتمر، يتفق بلدنا مع فكرة عقد مؤتمر دولي جديد في عام ٢٠١٢ للنظر في مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهذا الحدث يمكن أن يؤدي إلى التزامات بين الدول، بما فيها إسرائيل، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وحظر صنع وحيازة هذه الأسلحة، بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر دعوتنا لإضفاء الطابع العالمي على ذلك الصك القانوني الدولي، ونشجع البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك.

وتطالب فنزويلا بالتمسك بحق البلدان السيادي في تطوير الصناعات النووية للأغراض السلمية، بما يتسق والأحكام المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالقلق بشأن الضغوط التي تمارسها الدول الغربية الساعية إلى الحد من حق جمهورية إيران الإسلامية في تطوير صناعتها النووية للأغراض السلمية وتحقيق تطلعاتها إلى الاستقلال في مجال الطاقة والتكنولوجيا.

وندعو إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب موجّه نحو السلام والعدالة والتنمية، ويقوم على أساس الاحترام الصارم لقواعد ومبادئ القانون الدولي. ونرفض الممارسات غير المرغوب فيها التي تضعف مبدأ المساواة القانونية بين الدول.

إن منح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تدبير آخر يوليه بلدي أهمية خاصة. فالتهديد الكامن وخطر استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان لا تمتلك هذه الأسلحة لا يزالا ماثلين للغاية. فبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل ممارستها للابتزاز عبر التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وبالتالي، من الضروري اعتماد صك دولي ملزم قانونا، تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة.

لا تزال الأولويات المتفق عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠) سارية تماما. ويصح ذلك أكثر إذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن العملية الخرقاء لتحديث الأسلحة النووية تتواصل بخطى متسارعة.

وتقر فنزويلا بالتعددية باعتبارها الوسيلة الأكثر أمانا واكتمالا لتحقيق نزع السلاح النووي بجميع مظاهره ولتحديد الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، نود تسليط الضوء على أهمية زيادة فعالية آليات نزع السلاح.

ويأمل بلدي أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، من الخروج من مأزقه المستمر منذ أكثر من ١٥ عاما. ونؤكد على ضرورة أن يعالج المؤتمر في أقرب وقت ممكن بعض المسائل ذات الأولوية، مثل التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ومنع نشوب سباق

تسلح في الفضاء الخارجي وتوفير الضمانات الأمنية السلبية والتوصل إلى اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي.

ويؤكد بلدي مجددا دعمه لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه أداة سياسية من الطراز الأول لتوجيه جهود التعاون الدولي لمكافحة هذا النشاط غير المشروع.

يجب على المجتمع الدولي العمل من أجل التفاوض على صك دولي ملزم قانونا لتحديد هذه الأسلحة وتسجيلها، وذلك للتعجيل بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نولي أهمية كبيرة جدا للجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن خالص تهاني وفد بلدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

وأود أن أثني على السيد سيرجيو دوارتي على بيانه الهام للغاية.

يؤيد وفد بلدي بطبيعة الحال البيانين اللذين أدلى بهما في اجتماعنا الثالث ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

تجري مداولاتنا هنا في اللجنة الأولى في سياق دولي يتسم بإحراز التقدم في مجال تحديد الأسلحة التقليدية والعزم على مواصلة تعزيز التعاون الدولي لإيجاد استجابات مناسبة للتحديات الجديدة. ويتناقض ذلك على نحو صارخٍ مع حالة الجمود فيما يتعلق بآليات نزع السلاح النووي.

وتتفق جميع البلدان الملتزمة بتعزيز التعددية على أهمية التنفيذ الفعال لجميع أحكام المعاهدات الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وعليه، فإن من واجبنا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وللاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن التزام بلدي بمسائل نزع السلاح هو خيار استراتيجي ثابت ودائم يدل على التزامنا الراسخ بتحقيق السلام والأمن الدوليين وبمبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وبلدي، لكونه طرفا في جميع الصكوك المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، لا يزال ملتزماً بنزع السلاح العام والكامل، وخصوصاً في مجال نزع السلاح النووي على نحو شفاف لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

لا يزال المغرب مقتنعا بقوة بأهمية آليات الأمم المتحدة المختصة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وزيادة فعالية هذه الآليات – كما يجب أن نذكر ونؤكد – لا تزال ترتهن بالإرادة السياسية للدول واحترامها للالتزامات التي تعهدت بها. وقد أثبت نجاح المؤتمر الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بصفة خاصة أننا قادرون، بفضل الحوار، على التوصل إلى حلول توفيقية تسمح بإحراز تقدم مطرد نحو تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار.

وأود أن أؤكد هنا أن من الضروري أن نأخذ في الاعتبار في جميع مداولاتنا هدف نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي بصورة شفافة ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق.

وأود الآن أن أشاطر اللجنة الإجراءات ذات الأولوية التي اتخذها بلدي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

يتمثل الإجراء الأول ذو الأولوية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إذ يرى المغرب أن من الأهمية بمكان عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، تنفيذاً لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥. وسيكون ذلك المؤتمر فرصة تاريخية لتدشين عملية من شأنها أن تجعل من الممكن إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

ويشدد بلدي على أهمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، لاتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بجهود التشاور المبذولة لأجل تعيين ميسّر وتحديد البلد المضيف لمؤتمر عام ٢٠١٢. ونرى ضرورة تعزيز تلك المشاورات بغية تحقيق هدفنا.

ويشيد المغرب بمبادرة الاتحاد الأوروبي بتنظيم حلقة دراسية أكاديمية بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والتي عقدت في تموز/يوليه الماضي في بروكسل. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل تنظيم منتدى في فيينا بشأن المسألة نفسها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

والإجراء الثاني ذو الأولوية بالنسبة لبلدي هو تنشيط آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. فبلدي على اقتناع راسخ بأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يتوقف على فعالية آليات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح، وخاصةً مؤتمر نزع السلاح. فمنذ إنشائه، تمكن ذلك المؤتمر من توطيد دوره باعتباره منتدى فريداً لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وبوصفه هيئة هامة تتناقش في إطارها الدول بشأن مواقفها.

وتتناقض حالة الجمود التي كبلت المؤتمر لما يقرب ١١ عاما مع تطورات الحالة الدولية والتحديات الأمنية الجديدة التي تواجه العالم. وهو جمود يقوض الهدف النهائي الذي ينشده المجتمع الدولي، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل.

فمن غير المفهوم بالنسبة لنا أن تكثر مبادرات نزع السلاح المتعددة الأطراف على هامش هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة في حين لا يزال المؤتمر عاجزاً حتى عن الاتفاق على برنامج عمل. ونشاطر رأي المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح الذي ذكر أن مشاكل مؤتمر نزع السلاح التي بدا أن لها صلة بالمسائل الشكلية، هي في الواقع ذات طابع سياسي.

ويكرر المغرب تأييده لعقد دورة استثنائية بشأن نزع السلاح بهدف إجراء تشخيص عام لعلل آليات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح.

ويتمثل الإجراء الثالث ذو الأولوية بالنسبة لبلدي في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ويدعو المغرب إلى فرض حظر شامل على التجارب النووية. ونأسف للتأخير المعترف به فيما يتعلق بدخول المعاهدة حيز النفاذ، ونكرر دعوتنا لجميع الدول التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة لأن تفعل ذلك.

وعلى الرغم من الدعم السياسي الواسع النطاق الذي تتمتع به تلك المعاهدة – التي تم التأكيد على أهميتها في المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار النووي – فهي لم تدخل حيز النفاذ بعد، على الرغم من أن نظام التحقق الذي تقتضيه يكاد يكون جاهزا. وتشدّ من أزر المغرب، الذي نسق بالتعاون مع فرنسا خلال المدة ٢٠٠٩–٢٠١١ الجهود الدولية بغية تيسير بدء نفاذ المعاهدة، التصديقات الجديدة على المعاهدة مع احتمال تصديقات أخرى عليها من قبل دول المرفق ٢.

والإجراء الرابع ذو الأولوية هو تعزيز عدم الانتشار والأمان والأمن النوويين. فمن الأهمية بمكان كفالة الاحترام التام للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار ومعايير الأمان والأمن التي وضعتها المؤسسات الدولية المختصة. ويرحب المغرب بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، ويرى أن من الواجب تعزيز قدراتها المالية والبشرية في مجال عدم الانتشار والتعاون التقني لأجل الأغراض السلمية.

وعلى نفس المنوال، يرحب بلدي بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين في أيلول/سبتمبر، بناء على مبادرة من الأمين العام، بهدف استخلاص الدروس من كارثة فوكوشيما في اليابان. ويأمل بلدي في أن تترجم الإرادة السياسية التي أُعرِب عنها خلال هذا الاجتماع إلى إجراءات ملموسة. وتعكس مشاركة بلدي النشطة في العديد من المبادرات المتعددة الأطراف، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وقمة الأمن النووي، الأهميةَ التي يوليها لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة والنووية.

الإجراء الخامس والأخير على سلم أولوية بلدي هو فرض الرقابة على تداول الأسلحة وتنظيم تجارة الأسلحة. تمثل التجارة غير المحكومة وغير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب ما تسببه من معاناة وكوارث، تحديا حقيقيا لأمن الدول واستقرارها وتنميتها، خاصةً في أفريقيا. ويساهم عدم وجود التنظيم والرقابة في مجال استخدام ونقل هذه الأنواع من الأسلحة في انتشارها غير المنضبط في بؤر التوتر، وبخاصة في القارة الأفريقية، للأسف. إنه يؤدي، إلى جانب ما يتسبب فيه من معاناة إنسانية، إلى عواقب لا تطاق بالنسبة لاستقرار الدول وأمنها.

إن القدرة على الاستجابة لتطلعات السكان والمجتمع المدني في هذا المجال لا تضع على المحك فعالية آليات نزع السلاح فحسب، بل أيضاً فعالية منظومة الأمم المتحدة برمتها. في ذلك الصدد، يدعم بلدي بحزم برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وبالمثل، يدعم بلدي إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تتسع اختصاصاتها لتشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كافة، ولا يتجاهل التفاوض عليها المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. ودعما لتلك العملية، نظم المغرب، في شباط/فبراير بالدار البيضاء، حلقةً دراسية إقليمية أفريقية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويرى المغرب أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أداة أساسية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

سيشهد عام ٢٠١٢ المواعيد النهائية الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك المؤتمر المعني بالشرق الأوسط، والاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة، ومؤتمر استعراض برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و المؤتمر المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة. تعني هذه المواعيد النهائية أن علينا جميعاً أن نتحلى بالإرادة السياسية وأن نعمل معا من أجل ضمان نجاح هذه الاجتماعات.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه ما دام تحقيق السلام عن طريق نزع السلاح يمثل مصلحة مشتركة

للبشرية، فينبغي لنا ألا ندخر جهدا لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية، وأقل ميلا إلى الانخراط في سباق تسلح على حساب الضرورات التي ما فتئت تزداد إلحاحاً مثل مكافحة الفقر والأوبئة وتدهور البيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في جلسة اليوم. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسةً لحق الرد.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): يؤسفنا أن نستمع إلى ما يؤكد هذا التحالف غير المعلن مع إسرائيل خلال ما ورد في بيان الزميل سفير هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح. إن إشارته إلى بلدي في بيانه تأتي في غير مكانها، وهي غير موفقة على الإطلاق، واستفزازية خارج سياق الوقائع، وتحمي التنصل الإسرائيلي من مسؤولية الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط.

إن الزميل ممثل هولندا ليس في وضع يسمح له بإرجاء النصح أو توجيه النقد لغيره. وأجدني مضطراً لأن أذكِّر فإن بلده شارك في انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولعل حادثة الطائرة التي سقطت عام ١٩٩٢ قرب أمستردام وهي تحمل مواد مشعّة ومواد كيميائية لهو دليل بسيط على النفاق السياسي وسياسة الكيل بمكيالين التي ينتهجها بلده. فقد خلا بيانه من توجيه دعوة صريحة لإسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بصفته طرفاً غير نووي.

مع إن هناك إجماعاً عالمياً بأن الخطر النووي الحقيقي الوحيد الماثل في منطقة الشرق الأوسط يكمن في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ولوسائل إيصال هذا السلاح إلى مناطق بعيدة جداً عن المنطقة، فإن البعض ممن يكابرون على هذا الواقع الجلي للعيان يحلو لهم فتح جبهات وهمية للجدل البيزنطي العقيم ذوي الدوافع المشبوهة، وغير النزيهة وغير الموضوعية التي تفضح زيف إدعاءاتهم بالحرص على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

إن لمن العجيب، فعلا، أن تنبري الزميلة ممثلة النرويج لتكرار لأزمة دعائية مثيرة للشفقة ولرمي الآخرين بالحجارة في حين أن جدران بيتها من ورق هش. إن بيانها يفتقد قوة الحجة، وخلافاً لما ورد في بيانها فإن بلادها، النرويج، زوّدت إسرائيل سراً ودون علم الوكالة الدولة للطاقة الذرية، بالمياه الثقيلة مما ساعد إسرائيل على إنتاج السلاح النووي وانتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وما هو مدعاة للقلق أن بيانها قد خلال من دعوة إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي، علما بأنها هي نفسها كانت قد عملت سفيرة لبلدها لدى إسرائيل وتعلم أكثر من غيرها حقيقة الترسانة النووية الإسرائيلية التي فضحها مهندسون نوويون إسرائيليون زُجّ بهم في السجون الإسرائيلية لفترات طويلة حجبا لانتشار انتقاداتهم.

فلو كانت النرويج حريصة فعلا على عدم الانتشار، كما تدعي، فلتدعم بشكل حقيقي وفعلي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وليوقف تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا والمواد النووية، بما يتفق مع التزامات النرويج بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولو كانت لدى النرويج نوايا حسنة فلتساعد دول العالم، وبالأخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك فلتساعدنا على إزالة الأسلحة النووية الإسرائيلية التي تهدد الأمن والسلام الإقليميين والعالميين. لقد شاركت بلادها بشكل مباشر إضافة إلى دول أخرى في انتشار الأسلحة النووية في العالم وبالأخص في منطقتنا.

لقد أشار الزميل ممثل فرنسا في بيانه إلى بلدي، و لم تفاجئنا مداخلته لأننا، بطبيعة الحال، لا نتوقع منه أن

يدين العدوان الإسرائيلي على الموقع العسكري السوري ولا أن يدافع عن القانون الدولي. وأذكّر الزميل الممثل الفرنسي بأن فرنسا مسؤولة تاريخياً أكثر من غيرها عن الخطر النووي الإسرائيلي، باعتبار أن فرنسا، كانت للأسف، السباقة إلى تزويد إسرائيل بمفاعل ديمونة للأنشطة النووية القادر على إنتاج الأسلحة النووية، منذ الخمسينات من القرن الماضي، في وقت لم يكن السلاح النووي قد وصل بعد إلى الصين الشعبية وغيرها.

سوف نكون سعداء جداً وكذلك غيرنا من السادة الزملاء عندما سنستمع إلى تصريح جريء من ممثل فرنسا والدول الأخرى التي ساعدت إسرائيل في تصنيع والحصول على السلاح النووي، يعترفون فيه بالذنب ويطلبون التكفير عن هذا الذنب الخطير الذي يهدد مستقبل أبنائنا وشعوب المنطقة كافة.

إن هذا النهج غير الموضوعي الذي يتعامل مع بلدي تعاملاً متحاملاً، هو نهج أقل ما يقال فيه أنه قائم على سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين بشكل فاضح، وعلى تجاهل واقع أن مجلس الأمن نفسه في جلسته الخاصة بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، قد أعاد ما أرسل إليه بشأن سوريا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا صاحبة الاختصاص. وبالتالي فإن هذه المسألة فنية بحتة ولا ينبغي تسييسها هنا في نيويورك.

لقد قامت فرنسا أول الستينات بتجار نووية في الصحراء الجزائرية مستخدمة نماذج بشرية حية، حيث قام الفرنسيون بربط جزائريين أحياء إلى أعمدة نصبتها سلطات الاحتلال الفرنسية على مسافات متباعدة من مركز التفجير بذريعة معرفة نماذج التأثير النووي على الجزائريين الأحياء. هذه الجريمة نضعها بتصرف أولئك الهواة ممن يتحدثون عن أشياء ولا يفعلونها أو لا يفهمونها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الطلب من الأعضاء إذا أرادوا الرد على أحد البيانات، أن يحاولوا الرد على تلك البيانات في اليوم نفسه الذي تم الإدلاء بها فيه. فمن شأن ذلك تيسير عملنا.

السيدة خودفرديان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة خلال هذه المناقشة العامة لممارسة حق وفد بلدي في الرد وللإدلاء ببعض الملاحظات بشأن مداخلة ممثل أذربيجان، الذي واصل ممارسته المعتادة للكذب والافتراء والإشارة إلى حقائق مشوهة وأرقام مضللة حول أرمينيا والمنطقة.

يلاحظ المجتمع الدولي اليوم نموا غير مسبوق في الميزانية العسكرية لأذربيجان، التي تضاعفت مرتين بل ثلاث مرات خلال السنوات القليلة الماضية. إن النمو الهائل في الإنفاق العسكري، إلى جانب التصريحات العدوانية ضد الأرمن والتي تتضمن تهديدات صريحة باستخدام القوة، هي تعبير واضح عن سياسة سباق التسلح التي أطلقتها مؤخرا السلطات الأذرية.

وتتمسك أذربيجان منذ البداية تماما بسياسة حل صراع ناغورني - كاراباخ بالقوة، حيث تنفذ عمليات تطهير عرقي في مناطق أذربيجان التي يقطنها الأرمن وفي ناغورني - كاراباخ وتطلق العنان للعدوان العسكري بمشاركة الآلاف من المرتزقة المنتمين إلى منظمات إرهابية دولية معروفة ضد شعب ناغورني - كاراباخ.

أود أيضا أن أذكّر اللجنة بأن أذربيجان، واستمرارا منها في تنفيذ سياستها لحل مشكلة ناغورني - كاراباخ بالقوة، ترفض دعوات الأمين العام والدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبلدان التي تشارك في رئاسة مجموعة مينسك التابعة للمنظمة والمنظمات الدولية الأخرى لأجل تعزيز نظام وقف إطلاق النار. وهي تفتعل

أعمالا استفزازية على خط التماس وتحاول عرقلة عملية التفاوض الجارية في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، والمكلفة بالتوصل إلى تسوية للصراع عن طريق المجتمع الدولي.

تهدف أذربيجان، من وراء اللجوء إلى مثل هذه التصريحات والأفعال، إلى إخفاء أخطائها والتهرب من المسؤولية عن عسكرة صراع ناغورني - كاراباخ وعن عواقبها. وتتناقض السياسة ذات النزعة العسكرية للسلطات الأذرية نصا وروحا مع الصك الدولي ذي الصلة، ألا وهو، معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وتتناقض أيضا مع العديد من وثائق الأمم المتحدة وقراراتها المتصلة بخفض الميزانيات العسكرية ونزع السلاح الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية على المستوى الإقليمي والشفافية في التسلح - وهي مسائل تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطاب جدول أعمال نزع السلاح.

ولا شك في أن هذه السياسة الأذرية المستمرة لن تؤتي أية نتائج إيجابية. بل على العكس تماماً، ستؤدي إلى زيادة تهديد الأمن والاستقرار الهشين في المنطقة، وسينتج عن ذلك، في جملة أمور، جمود في جهود تسوية النزاعات القائمة في منطقة جنوب القوقاز.

ستواصل أرمينيا متابعة قضية انتهاك أذربيجان للمعاهدة. وتجدر الإشارة إلى أن تبادل المعلومات يمكن أن يتم في الإطارين الإقليمي ودون الإقليمي، وأن هذه المبادرات يمكن أن تسير بالتوازي مع جهود تسوية الصراعات في المنطقة عن طريق منع الاستمرار في سباقات التسلح والاستفادة منها بوصفها تدبيرا مهما لبناء الثقة.

السيد مامدالييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، من المعترف به دوليا أن جمهورية أرمينيا قد احتلت خُمس أراضي أذربيجان، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك شك في أن أي توريد أسلحة للدولة المعتدية يخدم استمرار احتلالها لأراضي أذربيجان ويشكل مصدر قلق ليس لدولتي فحسب، ولكن أيضا للآخرين.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأشير مرة أخرى إلى ملاحظة الرئيس الأرمني خلال زيارته لمقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، حيث قال إن الجيش الأرمني لديه أنواع أسلحة ”تحلم بأن تمتلكها بلدان يوازي حجمها عشرة أضعاف حجم أرمينيا“. وهذا التصريح واضح للغاية، ويدل على المستوى الحقيقي لتسليح أرمينيا.

يشير التصريح مرة أخرى إلى أنه لا خيار آخر أمام أذربيجان سوى الدفاع عن نفسها في وجه المعتدي المدجج بالسلاح. وبما أن عمليات التفتيش لم تكشف في أراضي أرمينيا عن كمية الأسلحة التي تحلم بها أرمينيا، فإن التصريح يثبت مشروعية قلق أذربيجان، الذي أثرته في وقت سابق، فيما يتعلق بنشر أرمينيا كمية ضخمة من الأسلحة - بما في ذلك معدات مدرجة في قائمة وفقا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا - في الأراضي المحتلة من أذربيجان.

ومن الواضح أن كل الجهود التي يبذلها الجانب الأرمني في المحافل الدولية تتعلق بتضليل المجتمع الدولي وتمويه عواقب عدوان أرمينيا. ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي لن يسمح لأرمينيا بالقيام بذلك وسيتخذ موقفا مناسبا بشأن سلوك هذه الدولة.

اسمحوا لي بالعودة إلى المسألة التي أثارتها زميلتي الأرمينية حول الميزانية. وأود أن أعلق على هذه الزيادة في الميزانية العسكرية الأذرية.

بالنسبة لنا، من الغريب بعض الشيء قلق جارتنا البالغ بشأن هذا الأمر، حيث أننا وكما ذكرنا سابقا، فإن بلدنا يشهد تنمية، وتلك عملية طبيعية. مما لا شك فيه، أنه

بمجرد حدوث تنمية اقتصادية وزيادة عامة في الموازنة العامة للدولة، أن تزداد حصة جميع قطاعات الدولة تبعا لذلك. واسمحوا لي أن أكرر أن نفقاتنا العسكرية هي جزء من مجمل الزيادة في ميزانية البلد. ومن منظور المؤشرات الكمية، فإننا لا نتجاوز المعايير العادية للنفقات في وقت السلم. وستستمر هذه العملية حتى يتم ضمان القدرات الدفاعية لأذربيجان وأمنها بالكامل.

علاوة على ذلك، فإن التحليل المقارن يبين أنه بالنظر إلى عدد سكان أرمينيا، فإنها أكثر عسكرة بكثير من حيث عدد الأفراد العسكريين وكمية الأسلحة. لذلك، أعتقد أن ليس ثمة حاجة إلى ذكر مزايا التحالفات العسكرية التي تنتمي إليها أرمينيا وأذربيجان ليست طرفا فيها.

ومن المستغرب أيضا أن تلك الدولة تملك شجاعة الدعوة إلى التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتشير إلى أحكامها، في حين أنها هي أسوأ منتهك لها. وبدلا من اتهام أذربيجان، أنصح الجانب الأرمني بتوجيه طاقته نحو تقديم توضيحات وكشف المشتريات التي لم يتم الإبلاغ عنها.

أود أن أتحول إلى مسألة أخرى أثيرت أيضا فيما يتعلق بتجاوز القيود. إن الجيش الأذري يشهد عملية تحديث، ويجري الاستعاضة عن العتاد القديم المقيد بالمعاهدة بآخر جديد وحديث.

وفي الواقع ليس من المستغرب قيام الجانب الأرمني مرة أخرى بمحاولة فاشلة لتضليل المجتمع الدولي. ولعل من المستحسن أن نذكر الحالة في عام ٢٠٠١، حينما لم تخطر أرمينيا، بعد أن عممت تقريرا جديدا في إطار سجل الأسلحة التقليدية، الأمم المتحدة بشأن ثماني دبابات إضافية حصلت عليها. ولم تضطر أرمينيا لتقديم إخطار في إطار الفريق الاستشاري المشترك التابع لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، إلا بعد البيان الذي أصدرته أذربيجان بشأن هذه المسالة. وأود أن أذكّر اللجنة أيضا بأن الجانب الأرمني قد اضطر للإبلاغ عن شراء ١٠ طائرات مقاتلة من طراز Su-25، بعد أن أثارت أذربيجان هذه المسألة أيضا في عام ٢٠٠٥.

يمكن أن نستمر في هذه القائمة، ولكن تلك الأخطاء المتكررة تتسبب في عدم الثقة بين الدول الأطراف المعنية وتقوض الشفافية، خصوصا في هذه الحالة من الصراع الذي لم يحل.

السيدة خودافيرديان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤسفني أن أضطر لأخذ الكلمة للمرة الثانية، ولكن لا يسعني إلا أن أذكر أنه في الوقت الذي تسعى فيه هذه اللجنة بصورة مشتركة إلى إيجاد سبل للدفع قدما بجدول أعمال نزع السلاح، يستمر وفد أذربيجان في أخذ الكلمة للإدلاء ببيانات محرفة وذات دوافع سياسية وترمي إلى صرف الانتباه فحسب.

وإن كانت أذربيجان حريصة على إيجاد حل للصراع في منطقة ناغورني- كاراباخ ، بدلا من إهدار طاقتها ومواردها في مثل هذه الأعمال الاستفزازية التي لا أساس لها، فإنه ينبغي لها توجيه تلك الطاقة والموارد نحو المشاركة مشاركة كبيرة، وليس مجرد مشاركة رسمية، في عملية التفاوض ضمن فريق الوسائل في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد ماماداليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حق الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها زميلتنا الأرمينية. فتلك الملاحظات تمثل دليلا آخر على تجاهل أرمينيا الواضح لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما تبين أيضا مدى بعد تلك الدولة

العضو من الاشتراك في البحث بصورة بناءة عن السلام في المنطقة.

لا أود الخوض في مسألة تقرير المصير، ولكن أود أن أذكّر الجمعية مرة أخرى بأن الدول الأعضاء اعترفت بحقيقة الاحتلال وأنه تم النص عليها في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الدولية الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.